الأمم المتحدة

25 July 2008
Arabic
Original: English

المناسبة الرفيعة المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية

٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

الالتزام بالعمل: تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

مذكرة معلومات أساسية مقدمة من الأمين العام

* ينبغي أن تقرأ هذه المذكرة بالاقتران مع تقرير تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا: توصيات الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا؛ *A/63/130*؛ الوفاء بالتزام إقامة شراكة عالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: تقرير فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وتقرير الأهداف الإنمائية للألفية عام ٢٠٠٨.

290708 290708 08-40766 (A)

المناسبة الرفيعة المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية

مقر الأمم المتحدة، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

الالتزام بالعمل: تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

مذكرة معلومات أساسية مقدمة من الأمين العام

مقدمة

١ - لا يزال القضاء على الفقر المدقع يشكل أحد التحديات الرئيسية التي نواجهها في هذا العصر. كما أنه يشكل أحد الهموم الكبرى التي تشغل المجتمع الدولي. والقضاء على هذا البلاء سيحتاج إلى تضافر جهود جميع الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، في إطار شراكة عالمية أقوى وأكثر فعالية من أجل تحقيق التنمية. وتحدد الأهداف الإنمائية للألفية غايات محددة زمنيا، يمكن من خلالها قياس التقدم المحرز في الحد من فقر الدخل والجوع والمرض والافتقار إلى المأوى اللائق والإقصاء - إضافة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، والصحة والتعليم والاستدامة البيئية. كما أنها تجسد حقوق الإنسان الأساسية - أي حقوق كل شخص على وجه الأرض في الصحة والتعليم والمأوى والأمن. إن الأهداف الإنمائية للألفية طموحةٌ، ولكنها قابلة للتحقيق، وهي تحدد، بالتضافر مع خطة الأمم المتحدة الشاملة للتنمية، المسار الذي يجب أن تسير فيه جهود العالم لتخفيف حدة الفقر المدقع بحلول عام ٢٠١٥.

٢ - وقد أحرز تقدم حقيقي نحو تحقيق بعض هذه الأهداف، حتى في المناطق التي تواجه تحديات كبيرة. ويبرهن عدد من النجاحات التي تحققت مؤخرا في جميع البلدان النامية - بما في ذلك مؤشرات اقتصاد كلي أفضل، وتوسع نطاق معالجة مرض الإيدز، والزيادات في الإنتاجية الزراعية، والالتحاق بالمدارس والوصول إلى المياه والصرف الصحي - على أنه من الممكن تحقيق تقدم سريع عندما تضاهي السياسات الوطنية السليمة زيادةٌ في المساعدة الإنمائية الرسمية والدعم التقني من النظام الدولي. وتشهد الإنجازات التي تحققت على هذه الدرجة غير المسبوقة من الالتزام الذي أبدته البلدان النامية وشركاؤها إزاء إعلان الألفية، والنجاح المتزايد في بناء وتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية.

٣ - وفي منتصف الطريق نحو عام ٢٠١٥، لم تكن مسيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على وتيرة واحدة، وما نواجهه ليس أقل من ”حالة طارئة إنمائية“. ورغم أن العديد من البلدان النامية في سبيلها إلى تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية فقط، فإنه لا تزال هناك

فوارق كبيرة بين بلد وآخر وفي البلدان نفسها. ومن المستبعد، بناء على الاتجاهات الحالية، أن يحقق أي بلد أفريقي جميع الأهداف. فالبلدان الخارجة من الصراع أو التي تواجه عدم استقرار سياسي تشكل تحديات كبيرة. وفي البلدان المتوسطة الدخل، حتى حيثما يكون تقدمها هو الأسرع في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن وجود جيوب واسعة من عدم المساواة يعني أن ملايين الناس لا تزال تعيش في فقر مدقع. ويتطلب هذا الوضع ردودا مؤثرة وفورية من الحكومات، والمجتمع الدولي والقطاع الخاص. ويزداد إحساسنا بالعجلة حدة بفعل الزيادات الأخيرة والكبيرة في أسعار المواد الغذائية والمحروقات، والتحديات المتزايدة التي يشكلها تغير المناخ، ولا سيما على البلدان النامية.

٤ - وسيلتقي في المناسبة الرفيعة المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية المقرر أن تعقد في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ زعماء دول العالم لبحث وترجمة التزامات جديدة وحالية إلى عمل حاسم وفي حينه لكفالة أن تستطيع جميع البلدان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويحدوني أمل قوي في أن نتمكن من العودة بأنظارنا إلى هذا اليوم باعتباره اليوم الذي عاد فيه العالم إلى المسار الذي نبلغ بواسطته هذه الأهداف. فالمناسبة هذه ستبعث برسالة قوية من أعلى مستوى سياسي قبل انعقاد مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المقرر أن يعقد في الدوحة في الفترة ما بين ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ مفادها أن الحكومات باتت مستعدة وراغبة في تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية دعما للأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

٥ - وتتضمن مذكرة المعلومات الأساسية هذه تحليلا موجزا للمجالات البالغة الأهمية حيث من المطلوب القيام بعمل لكفالة أن نصل إلى الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وتقيم الورقة التحديات الأساسية التي نواجهها في كل مجال، وتحدد عددا من نقاط العمل ذات الأولوية التي يمكن لالتزامات الطوعية أن تستند إليها لإعادة هذه الأهداف إلى مسارها. والموضوع المشترك والأساسي الذي يسود هذه المذكرة هو أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يمثل تحديا عالميا يتطلب من جميع الأمم أن تتعاون في وضع وتنفيذ استراتيجية مشتركة لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية دائمة للجميع.

٦ - وتعكس هذه المذكرة عناصر استراتيجية مشتركة ورد بيانها في النتائج التي تمخضت عنها المؤتمرات والقمم التي عقدتها الأمم المتحدة وزيدت شرحا ووضعت موضع التنفيذ في استراتيجيات التنمية الوطنية التي تمتلكها البلدان. إضافة إلى ذلك، قام الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا في الآونة الأخيرة بدعوة قطاع عريض من المنظمات المتعدد الأطراف للتوصل إلى تفاهم تاريخي بشأن مجموعة شاملة من التوصيات العملية

لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، ضمن إطار الموارد الملتزم بها حاليا. ومن المهم أن نبني على أساس هذه التوصيات لتحقيق هذه الأهداف على الصعيد العالمي.

٧ - وتوفر المناسبة الرفيعة المستوى لزعماء دول العالم ولجميع أصحاب المصلحة منتدى مهماً وتوقيته مناسب لإعادة تأكيد وجهة نظرهم المشتركة لما ينبغي أن يفعله المجتمع الدولي، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهذه المذكرة منظمة في خمسة فروع، الأمر الذي يعكس اجتماعات الموائد المستديرة الثلاث المقرر عقدها في المناسبة الرفيعة المستوى والموضوعين الشاملين اللذين يشكلان أساس جميع جهودنا الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونُظِّم كل فرع بحيث يقدم تقييما لموقفنا فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية الرئيسية للألفية وغيرها من أهداف التنمية، ثم يتلوه سرد للتقدم الذي أحرز حتى الآن، وأخيراً، قائمة بالإجراءات الملموسة التي يجب أن ينظر فيها جميع أصحاب المصلحة على عجل ونحن نستقبل يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وليس القصد من هذه القائمة أن تكون شاملة، وإنما القصد منها أن تبرز ما أحرز من تقدم ملموس.

أولا - الفقر والجوع

٨ - الهدف العام المتمثل في القضاء على الفقر المدقع لا يزال محط تركيز كبير للبلدان، والشركاء في التنمية ومنظمات المجتمع المدني، التي أخذ مجموع جهودها بالتأثير على انتشار الفقر وعمقه. ومع ذلك، فرغم أن عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع يواصل الانخفاض على الصعيد العالمي، فإن هذا النجاح يخفي تقدما بطيئا لا يجري على وتيرة واحدة في بعض البلدان، بما في ذلك معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبالفعل، يبدو الآن أن عدة بلدان قد لا تكون في سبيلها إلى تحقيق هدف الإنمائية للألفية المتمثل في تخفيض عدد الفقراء إلى النصف نسبة إلى مستوى عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠١٥. علاوة على ذلك، كان التقدم العالمي متواضعا في مجال تمكين المرأة وإتاحة الفرصة لها على قدم المساواة للحصول على عمالة كاملة ومنتجة وعلى الموارد الاقتصادية. وما لم تتمكن المرأة من تحقيق كامل طاقاتها الاقتصادية، فإنها وأسرتها ستظل تعاني من الفقر بصورة غير متناسبة.

٩ - ورغم أن نسبة الناس في العالم الذين يعانون من سوء التغذية والجوع قد انخفضت منذ مطلع التسعينات، ارتفع عدد الناس الذين لا يحصلون على كميات كافية من الغذاء. ومعظم الفقراء في البلدان النامية مشترون صافون للغذاء. ومع ارتفاع أسعار الغذاء، يعاني نحو بليون إنسان من الجوع، بينما يعاني ما يقدر ببليوني إنسان آخرين على الأقل من نقص الغذاء. ويعتقد أن ارتفاع أسعار الغذاء دفع أكثر من ١٠٠ مليون إنسان آخرين إلى حافة الفقر المدقع. وهذا جعل تحقيق أحد الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في تخفيض نسبة

الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥ أمرا أكثر صعوبة. وكان الانخفاض في سوء تغذية الأطفال بطيئاً أيضا؛ إذ انخفضت نسبة الأطفال في العالم النامي الذين يعانون من نقص الوزن من ٣٣ إلى ٢٧ في المائة بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٥، وهذه النسبة أقل من هدف خفض النسبة المئوية إلى النصف عام ١٩٩٠. وفي الوقت الراهن، يعاني نحو ١٤٣ مليون طفل دون سن الخامسة من العمر في البلدان النامية من سوء التغذية، مما يفاقم تأثير الأمراض ويقلل من طاقاتهم الصحية والتعليمية.

١٠ - وهذا الوضع يتطلب عملا عاجلا وحاسما. إذ ينبغي للبلدان أن تواصل تشجيع اعتماد استراتيجيات نمو مستدامة تخدم الفقراء، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز الإنتاجية الزراعية على نحو مستدام من الناحية البيئية، ولا سيما في البلدان النامية.كما أن تشجيع أسلوب الحكم الرشيد وبناء المؤسسات القوية الخاضعة للمساءلة ضروري أيضا، أسوة بإقامة الشراكات العالمية القوية لتأمين وتسريع التقدم المحرز نحو الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية (انظر الفرع الخامس أدناه). إضافة إلى هذه التدابير، يؤكد ارتفاع أسعار الغذاء الحاجة إلى شبكات واقية مصممة تصميما حسنا لوقاية أسوأ المتضررين حالاً.

١١ - وأسهمت عوامل شتى في ارتفاع أسعار الحبوب الأساسية والزيوت النباتية طوال العام الماضي. وكشفت الأزمة الحالية في أمن الغذاء العالمي عن الإهمال الجماعي لزراعة الأغذية في البلدان النامية من الثمانينات، مما تسبب في تباطؤ مهم في نمو الإنتاجية الزراعية منذئذ. وتتطلب الأزمة استجابة شاملة منسقة، تشتمل على تقديم المساعدة الطارئة واتخاذ إجراء عاجل لمعالجة مسائل قصيرة وطويلة الأجل:

(أ) من أجل تقديم المساعدة الغذائية الطارئة، يجب أن تتاح تدفقات المعونة الكافية لدعم برنامج الأغذية العالمي وغيره من برامج المعونة الغذائية. ويجب على وكالات المعونة الدولية والجهات المانحة أن تزيد من حجم المعونة الغذائية وأن تدعم أيضا تدابير أخرى من تدابير الحماية الاجتماعية في البلدان الفقيرة، من قبيل برامج التغذية المدرسية والتحويلات النقدية المشروطة، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للأطفال الرضع والحوامل والمرضعات. وحبذا لو نظرت البلدان أيضا في سبل لتحسين الأمن الغذائي من خلال حلول تعاونية من قبيل وضع نظم إقليمية لأمن الحبوب؛

(ب) ثمة ضرورة لإجراء مزيد من التحليل للعلاقة بين ازدياد استخدام المحروقات البيولوجية وارتفاع أسعار الغذاء. وإحدى المسائل المثيرة للقلق هي أن الإنتاج الزراعي قد أخذ يتحول باتجاه إنتاج المحروقات البيولوجية الأكثر إدرارا للربح. ويجب تقييم المفاضلات

بين فوائد إنتاج المحروقات البيولوجية والآثار السلبية لها في سوق المواد الغذائية وذلك من أجل وضع استراتيجية للإنتاج المستدام للمحروقات البيولوجية؛

(ج) تستوجب زيادة إنتاجية المواد الغذائية في العالم النامي، حيث يجري معظم الإنتاج في مزارع صغيرة، اتخاذ عدة خطوات سيكون لها تأثيرات مباشرة. ومن الضروري للغاية تحسين التسليف الزراعي، والتأمين، وأسواق المدخلات والمنتجات. وحبذا لو نظرت البلدان أيضا في وضع برامج جيدة التركيز من أجل توفير المدخلات، مثل البذور والأسمدة والمبيدات المحسنة، بأسعار ميسورة بهدف تنشيط الإنتاج؛

(د) ويجب أن تكون هذه التدابير مدعومة بنظم إرشادية معززة، وممارسات أفضل في مجال إدارة المياه على نطاقات محدودة، وبمصارف للبذور في المناطق الريفية. ومن الأهمية بمكان،كذلك، تأمين ملكية الأرض لدى الفقراء، وكفالة وصولهم إلى الموارد واستفادتهم بشكل متناسب من الزيادة في الإنتاج. ويجب أن يكفل هذا الدعم أيضا استفادة العمال الريفيين الذين لا يملكون أرضا، لا سيما النساء منهم، من تحسين الإنتاجية، مع التركيز بوجه خاص على مسألة وصول المرأة إلى الأرض، وعلى صناعة القرار في سياق التنمية الريفية، وعلى توفير الضمان الاجتماعي والتعليم والرعاية الصحية، بما فيها الصحة الإنجابية. وسيتطلب بعض هذه التدابير زيادة المعونة التي تقدمها البلدان المانحة لقطاع الزراعة؛

(هـ) ولا يقل أهمية عن ذلك تلك التدابير التي لن تبدأ في تحقيق نتائج إلا في الأجلين المتوسط والطويل. وسوف يتطلب الأمر تسريع الاستثمارات في بحوث التكنولوجيات المتصلة بزيادة الغلة، وفي تطوير هذه التكنولوجيات واعتمادها من أجل مواصلة الزيادة المحققة في إنتاج الأغذية. وينبغي أن تتعزز كثيرا عملية تمويل وتنشيط الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية والمراكز التابعة له. ويجب أيضا أن تراعي هذه الاستثمارات الحاجة إلى التكيف مع تغير المناخ الذي يهدد استدامة ما يحرز من تقدم على المدى الطويل نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهناك حاجة ماسة إلى تقديم دعم هائل ومستمر من الجهات المانحة والخيرية وغيرها من منظمات المجتمع المدني ليتسنى تنفيذ خطة العمل هذه.

١٢ - إلى جانب هذه التدابير الرامية إلى إنتاج المزيد من الأغذية، علينا أن نكفل توافر القدرة لدى الفقراء على كسب ما يكفيهم من المال لشرائها. وتشكل الزراعة المصدر الرئيسي لكسب العيش لدى ما يقدر بنحو ٨٦ في المائة من سكان الأرياف، وهي توفر فرص عمل لما يقدر بنحو ١,٣ بليون شخص من صغار الملاك، والعمال الذين لا يملكون

أرضا. فيجب اتخاذ خطوات لإتاحة الفرص لفقراء المناطق الريفية للحصول على سبل عيش مستدامة في هذا القطاع. ومن الأمور البالغة الأهمية ربط المناطق الريفية بالأسواق المحلية والإقليمية والعالمية عن طريق شبكة نقل واتصالات يمكن الاعتماد عليها. ويجب أن يقترن ذلك بإتاحة فرص للعمل وإنشاء المشاريع. ويجب أن تكفل جولة الدوحة للمفاوضات التجارية حصول البلدان الفقيرة على معاملة تفضيلية في الوصول إلى الأسواق، وينبغي لمبادرة المعونة من أجل التجارة أن تساعد البلدان على تعزيز قدراتها الإنتاجية والتجارية وأن تعوضها عما يلحق بها من خسائر في الإيرادات والدخل. ومن شأن الإسراع في تنفيذ الإطار المتكامل المعزز لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نموا أن ييسر أيضا إدماج أقل البلدان نموا في النظام التجاري المتعدد الأطراف لأنه يعزز إمكانية حصولها على الأموال في إطار مبادرة المعونة من أجل التجارة.

١٣ - ولمعالجة الأزمة الغذائية من جميع جوانبها، قامت فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الغذاء العالمي بوضع إطار عمل شامل يحدد الخطوات الحاسمة التي ينبغي أن يتخذها المجتمع الدولي فورا على المديين القصير والطويل لمعالجة أزمة الغذاء العالمية الحالية، ولتحقيق الأمن الغذائي وتخفيف وطأة الفقر.

١٤ - وأحدثت عملية التحضر السريع تغيرا عميقا في نمط انتشار الفقر وشكله. فكما تنمو المدن، تنمو كذلك أعداد السكان في أحيائها الفقيرة. وسكان الأحياء الفقيرة، الذين يمثلون في الوقت الحاضر بليون شخص من سكان المدن في أنحاء العالم، هم أكثر عرضة لأن يموتوا في مرحلة مبكرة من العمر، وأكثر تعرضا للجوع والأمراض، وتقل حصتهم من التعليم، وتتضاءل فرص حصولهم على عمل. ولمواجهة هذا التحدي، يتعين تنفيذ البرنامج المتعلق بتوفير فرص العمل والعمل اللائق للجميع، جنبا إلى جنب مع سياسات تهدف إلى تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم تتوافر لها أسباب الاستدامة. وفي ما يتعلق بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية على السواء، يتعين أن تعمل البلدان وشركاؤها في التنمية على تطوير الهياكل الأساسية والخدمات التي من شأنها أن تعزز الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحسن القدرة الإنتاجية للمشاريع. وينبغي أن تعتمد البلدان أيضا سياسات في مجال التنمية الحضرية تؤدي إلى تحسين أوضاع الأحياء الفقيرة وتضمن تزويدها بالخدمات الأساسية.

١٥ - ويجب أن تصمم هذه الجهود جميعها على نحو يجعلها تشمل جميع شرائح الفقراء، لا سيما الفئات أو المناطق التي قد تكون محرومة أو مستضعفة بوجه خاص. ويمكن أن تشمل هذه الفئات النساء والأطفال والشباب وكبار السن والمعوقين والفئات التي كثيرا ما تعاني من الإقصاء الاجتماعي، كالأقليات الإثنية أو الدينية أو اللغوية، والسكان الأصليين والمهاجرين.

وقد يتعين على البلدان التي توجد فيها جيوب فقر في بعض المناطق أن تكرس لهذه المسألة اهتماما خاصا.

١٦ - وتشير التطورات الحالية أيضا إلى وجود فرصتين سانحتين ينبغي استغلالهما. الأولى هي الحيز المالي المحّسن الذي أتيح لبعض البلدان النامية المنتجة للسلع الأساسية، في أعقاب الزيادة الكبيرة التي حدثت في عائدات صادراتها من السلع الأولية، ومنها النفط. ولكن لكي تسهم هذه الإيرادات المتأتية من ازدهار السلع الأساسية في تحقيق آثار بعيدة المدى على الجهود الرامية إلى الحد من الفقر، سيتعين على البلدان أن تعمل أولاً على تأمين هذه المكاسب وإدارتها، لتنتقل بعد ذلك إلى الاستثمار وتخطيط الإنفاق للمستقبل، واضعة في اعتبارها أن حالات الازدهار كثيرا ما تليها انتكاسات اقتصادية. والتطور الثاني هو الانخفاض الذي حصل مؤخرا في عدد النزاعات العسكرية، وهو ما يتيح فرصة فريدة للاستفادة من عائدات السلام من أجل القضاء على الفقر. وهذه البلدان بحاجة إلى أن تسيطر سيطرة أفضل على إيراداتها من الموارد وإدارتها بفعالية لتمويل استراتيجياتها الإنمائية الشاملة. ويتعين على المجتمع الدولي أيضا أن يقدم بصورة موثوقة للبلدان الخارجة من النزاعات المساعدة في مجالات بناء السلام والتعمير والدعم التقني على المديين المتوسط والطويل[(١)].

نقاط عمل للنظر فيها

- تشجيع التعاون على الصعد الثنائية والإقليمية والعالمية لتعزيز الأمن الغذائي والحد من الاختلالات التجارية.
- مساعدة البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على تحويل زراعة الكفاف على نحو يضمن تحقيق زيادات مستدامة في الإنتاجية على المدى الطويل، ووضع قاعدة اقتصادية متنوعة.
- دعم أنشطة البحث والتطوير في مجال التكنولوجيات والمدخلات المتصلة بتحسين الغلة.
- التقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية للاضطرابات المالية العالمية ولارتفاع أسعار الطاقة والأغذية بالنسبة للفقراء، بتوفير شبكات فعالة للضمان الاجتماعي.

(١) انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٨: التغلب على انعدام الأمن الاقتصادي. (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.08.II.C.1)؛ متاح على الموقع (http://www.un.org/esa/policy/wess/wess2008files/wess2008.pdf).

- كفالة حصول الجميع على المواد الغذائية والمغذيات الأساسية، وتعزيز برامج التغذية المدرسية.
- العمل بنشاط على تعزيز تكافؤ فرص الوصول إلى الموارد، وفرص العمل اللائق، والتعليم الأساسي والرعاية الصحية، وتحقيق مشاركة المرأة والفئات الضعيفة بنشاط في عمليات صنع القرار.
- إقامة شراكات فعالة مع منظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية ، والقطاع الخاص والمؤسسات الخيرية للقيام، على أساس المشاركة، بوضع استراتيجيات إنمائية للمناطق الحضرية والريفية لصالح الفقراء.
- العمل مع الشركاء لتطوير الهياكل الأساسية والخدمات وتعزيز إدماجها في الاقتصاد العالمي من أجل زيادة القدرة الإنتاجية للمشاريع.

ثانيا – التعليم والصحة

التعليم

١٧ – في عام ٢٠٠٦، بلغت نسبة القيد في المدارس الابتدائية في البلدان النامية ٨٨ في المائة في المتوسط، مرتفعة من ٨٣ في المائة في عام ٢٠٠٠؛ غير أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا تزال متخلفة. ولا تزال أوجه عدم المساواة في فرص التعليم تشكل، في جميع المناطق، حواجز كبيرة أمام بلوغ كامل الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في ضمان أن يتمكن الأطفال في كل مكان، الفتيان والفتيات على السواء، بحلول عام ٢٠١٥، من إتمام دورة كاملة من التعليم الابتدائي. ولا تزال نوعية التعليم سيئة في كثير من الحالات، حيث تقل احتمالات أن يكمل الأطفال الفقراء دراستهم، وتقل مستويات الإنجاز في المواد الأساسية لدى الطلاب في معظم البلدان النامية.

١٨ – لا تزال أوجه التفاوت بين الجنسين في التعليم واضحة في بعض المناطق، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على الرغم من وجود أدلة على تحقيق بعض النجاح، وخاصة في نسب القيد بالمدارس الابتدائية. ولا يزال الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية، المتمثل في إزالة التفاوت بين الجنسين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي، والأفضل بحلول عام ٢٠٠٥، وفي جميع مراحل التعليم في موعد أقصاه عام ٢٠١٥، بعيدا عن أن يتحقق بالكامل، بمقياس المعدل الحالي لما يحرز من تقدم. ويمكن أن يشجع الفتيات على الالتحاق بالمدارس، القيام بحملات في مجالي التوعية والدعوة في المجتمعات المحلية، وتقديم برامج التعليم

المبكر التي تستهدف الفتيات، وتوفير مرافق صحية منفصلة للفتيات والفتيان، وتوظيف مزيد من المعلمات ليقمن بأدوار تكون مثالا يحتذى به (انظر الفرع الرابع).

١٩ - عادة ما تكون البلدان المتأثرة بالنزاعات أو الخارجة منها متخلفة كثيرا في تحقيق الأهداف الاجتماعية. ولذلك، فإن توفير التعليم جزء هام من أي استجابة إنسانية جيدة لحالات ما بعد النزاع وحالات الطوارئ، ومن ذلك إنشاء أماكن آمنة للتعلم، واستخدام حلول مبتكرة لإصلاح النظم التعليمية.

٢٠ - ومن الاستراتيجيات التي ثبتت فعاليتها لزيادة نسبة الالتحاق بالمدارس والبقاء فيها ما يلي: إلغاء الرسوم المدرسية، لا سيما بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض، وتأمين تحويلات نقدية للأسر الفقيرة مشروطة بالتحاق الأطفال بالمدارس أو المواظبة على الدراسة، وتقديم وجبات وخدمات صحية أساسية مجانية في المدارس لتحسين صحة الأطفال وتغذيتهم وتنمية مداركهم، وتوسيع نطاق برامج التعليم السابقة للمرحلة الابتدائية، وضمان توافر بيئة جاذبة تشجع على التحاق الفتيات بالمدارس، فضلا عن الحد من ظاهرة الغياب والتسرب من المدارس. ولتحسين نوعية التعليم، يلزم أيضا تدريب المزيد من المدرسين وكذلك إعادة توفير التدريب الفعال للعاملين في المهنة ومدهم بحوافز قوية. ومن الأمور المهمة بنفس القدر تأمين كميات كافية من المواد التعليمية وتوزيع الكتب المدرسية مجانا.

٢١ - وينبغي أن تزيد الحكومات المحلية نسبة الإنفاق على التعليم إلى ١٥ أو ٢٠ في المائة من الميزانيات الوطنية، وإعطاء الأولوية للتعليم الأساسي. ولأن معظم الموارد المخصصة للتعليم يأتي من الميزانيات الوطنية، فيمكن أن تؤدي المساعدة المتعددة الأطراف والثنائية دورا هاما، في هذا الصدد، بتوفيرها دعما لهذه الميزانيات يمكن التنبؤ به. وعلى الرغم من أن المساعدات الموجهة للتعليم الأساسي والمقدمة للبلدان المنخفضة الدخل زادت من ١,٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٩ إلى ٠,٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٦[٢]، فإن هذا المستوى لا يزال أقل كثيرا من مبلغ المعونة المطلوب سنويا لتحقيق هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع بحلول عام ٢٠١٥، والمقدر بنحو ١١ بليون دولار[٣]. وفي عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، كان ثمة فجوة في التمويل تقدر بنحو ٠,٥ بليون دولار في

(٢) لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قاعدة بيانات التنمية المتعلقة بالمعونة المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية: صفحة لجنة المساعدة الإنمائية على الإنترنت (باريس، ٢٠٠٨)، اطُّلع عليها في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨.

(٣) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، توفير التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥: هل سنبلغ الهدف المرتجى؟ تقرير الرصد العالمي لتوفير التعليم للجميع لعام ٢٠٠٨ (باريس، ٢٠٠٧). تم التوصل إلى هذه التقديرات بعد مشاورات جرت مع الشركاء في توفير التعليم للجميع.

كل عام لدعم ما يقرب من ٢٠ بلدا لديها خطط تعليم وطنية أقرتها مبادرة توفير التعليم للجميع[٤].

٢٢ - لقد كان المحرك الرئيسي وراء الزيادة في المساعدة المقدمة للتعليم منذ عام ٢٠٠٠، هو وجود شراكات جديدة وآليات مبتكرة للتمويل، مثل مبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع. غير أن الصناديق الاستئمانية التي أنشئت لتعجيل التقدم في البلدان النامية، من دون أن تقدم لها الأموال بانتظام من مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف، لا تتلقى الدعم إلا من عدد قليل جدا من الجهات المانحة؛ والموارد المطلوبة لتقديم دعم موثوق للميزانيات محدودة للغاية. وسوف يتعين بذل جهود إضافية لتحسين فعالية المعونة المقدمة للتعليم، بأن تعزز قدرة النظم التعليمية الوطنية على تحسين فرص الوصول أمام الجميع إلى التعليم الجيد.

الصحة

٢٣ - على النطاق العالمي، انخفضت معدلات الوفيات بين الذين دون الخامسة من العمر من ٩٣ وفاة إلى ٧٢ وفاة لكل ألف من المواليد الأحياء بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٦. ومع ذلك، وفي ٦٢ بلدا، لم تنخفض معدلات الوفيات بين الذين دون الخامسة من العمر بالسرعة الكافية لتحقيق الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في الخفض بمقدار الثلثين من معدل وفيات الأطفال الذين دون الخامسة من العمر. وفي ٢٧ بلدا، بقي المعدل ثابتا أو أنه تدهور. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يعيش خُمس أطفال العالم الذين هم دون سن الخامسة، لكن نصيبها في جميع الوفيات بين الأطفال يبلغ النصف. وفي بلدان كثيرة، ما برح سوء التغذية، وعدم توفر الرعاية الصحية الأساسية الجيدة، والهياكل الأساسية، بما في ذلك الماء والصرف الصحي، سببا رئيسيا في اعتلال الصحة والوفاة بين الأمهات والأطفال.

٢٤ - ويموت سنويا ما يزيد عن ٥٠٠ ٠٠٠ امرأة، بشكل رئيسي في البلدان المنخفضة الدخل، وذلك بسبب المضاعفات المتصلة بالحمل والولادة. فالنساء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أو أجزاء من آسيا، حيث لم يتغير معدل الوفيات النفاسية إلا قليلا منذ عام ١٩٩٠، فإن احتمال موتهن بسبب مضاعفات الولادة هو أكثر بمئات المرات من النساء اللواتي يعشن في البلدان المتقدمة. والتحقيق الكامل للهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل بالخفض بمقدار ثلاثة أرباع من نسبة الوفيات النفاسية بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥، لا يزال يشكل مهمة صعبة؛ فالأهداف الإنمائية للألفية أحرزت أقل تقدم في هذا

(٤) مبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع، في الموقع التالي: (http://www1.worldbank.org/eduacation/efafti/faq.asp#III-10).

المجال. فالرعاية من قبل عاملين متدربين في مجال الصحة خلال وبعد الحمل والولادة، والحصول في الوقت المناسب على خدمات التوليد الطارئة في حال وجود مضاعفات تهدد الحياة، هي أمور جوهرية للحيلولة دون الوفيات النفاسية بين الأمهات وإصابتهن بالعجز. ويمكن خفض خطر التعرض للوفاة بين الأمهات طوال حياتهن عن طريق توفير خدمات تنظيم الأسرة. كما أن التقليل من حالات الحمل والمباعدة بين المواليد يزيدان من بقاء النساء والأطفال على قيد الحياة. بيد أن تحقيق الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في حصول الجميع على رعاية الصحة الإنجابية ما برح حلما بعيد المنال في بلدان كثيرة.

٢٥ - أما التدابير اللازمة لتحقيق التخفيض الضروري في وفيات الأطفال فينبغي أن تشمل ما يلي: برامج تحصين ذات شمول كامل ودائم، وإكمال التغذية بفيتامين ألف؛ والرضاعة الطبيعية فقط للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ستة أشهر وسنتين؛ والتغذية الكافية لأطفال العائلات الفقيرة، وذلك رغم ارتفاع أسعار الأغذية؛ وترويج غسل اليدين ومعالجة مياه الشرب المترلية؛ والوقاية من التهاب الرئة والإسهال والملاريا والأمراض المعدية الأخرى ومعالجتها بشكل فعال. ومن الضروري أن يكون شمول نظم الرعاية الصحية الأساسية - التي تُشرك العاملين في المجتمعات المحلية في مجال الصحة - شاملة وعالمية، بالترافق مع تقديم الخدمات الصحية بشكل مستدام.

٢٦ - وقد ازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أجل الرعاية الصحية للأمهات والرضّع الحديثي الولادة والأطفال من ٢,١ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٣ إلى ٣,٥ بلايين دولار في عام ٢٠٠٦[٥]، بيد أن هذا لا يكفي لبلوغ الأهداف. فالحاجة تدعو إلى تدفقات إضافية في المعونات، في حدود ١٠,٢ بلايين دولار في السنة، وذلك لضمان التمويل الكافي من أجل تعزيز النظم الصحية لتلبية الطلب على خدمات رعاية الأمهات والأطفال وغيرها من خدمات الصحة الإنجابية[٦].

(٥) Greco, G., T. Powell-Jackson, J. Borghi, A. Mills (2008). العد التنازلي حتى عام ٢٠١٥: تقييم مساعدات المانحين المقدمة من أجل رعاية صحة الأمومة والرضّع الحديثي الولادة والأطفال بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦. The Lancet, vol. 371, No. 9620 (١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨) (الصفحات ١٢٦٨-١٢٧٥).

(٦) الشراكة من أجل رعاية صحة الأمومة والرضّع الحديثي الولادة والأطفال (٢٠٠٨). ''نداء عالمي موجة إلى زعماء الدول الثماني وغيرهم من المانحين كي يتبنوا رعاية صحة الأمومة والرضّع الحديثي الولادة والأطفال''، متاح على الموقع التالي: http://www.who.int/pmnch/events/2008/RBcalltoaction/en/index.html.

٢٧ - وعلى النطاق العالمي، يقدر عدد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام ٢٠٠٧[٧]، بـ ٣٣ مليون نسمة. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي المنطقة الأكثر إصابة بهذا الوباء، فإن حوالي ٦٠ في المائة من الراشدين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية هم من النساء[٧]. وما برحت النساء معرضات بوجه خاص للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وبخاصة في حالات الأزمات. وقد أحرز تقدم مهم في توسيع نطاق المعالجة: في عام ٢٠٠٧، فإن المعالجة بمضادات الفيروسات الرجعية شملت ٣ ملايين نسمة من أصل ٩,٧ ملايين نسمة في حاجة إلى المعالجة بمضادات الفيروسات الرجعية من مرض الإيدز في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. و ٣٣ في المائة من بين النساء الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية يتلقين المعالجة بمضادات الفيروسات الرجعية لمنع انتقال الوباء من الأم إلى الطفل، بالمقارنة مع نسبة ٩ في المائة عام ٢٠٠٤. ومع ذلك فإن معظم البلدان ما زالت تجهد لتحقيق الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في تحقيق حصول الجميع على المعالجة من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ووقف وعكس انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٥. وفي البلدان التي تتوفر عنها المعلومات، لا تزيد نسبة الرجال والنساء الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة، والذين يعرفون كيف ينتقل فيروس نقص المناعة البشرية وكيفية الحيلولة دون الإصابة به عن ٤٠ في المائة بين الرجال و ٣٦ في المائة بين النساء، وهذا دون الهدف المحدد بـ ٩٥ في المائة بكثير. وفي بلدان كثيرة، فإن فئات سكانية معرضة للإصابة بوجه خاص يعوزها الحصول بشكل كاف على خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، ويعود سبب ذلك غالبا إلى عدم توفر ما يكفي من الحماية القانونية ضد التمييز.

٢٨ - والاستجابة لحالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تتطلب نهجا طويل الأمد يتعدد فيه أصحاب المصلحة وتتعدد فيه القطاعات ويقوم على أساس خطط وطنية تتعلق بمرض الإيدز ويضمن اشتراك جميع القطاعات ذات الصلة، بما فيها خدمات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية. والتمويل الدولي لمكافحة وباء الإيدز، بما في ذلك من خلال الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز ومرض السل والملاريا (الصندوق العالمي)، قد ازداد بشكل ملموس. فقد حصل ارتفاع غير مسبوق في الحصول على المعالجة بمضادات الفيروسات الرجعية، وذلك بتمويل عدد كبير من البرامج عن طريق الصندوق العالمي. ولكنه نظرا إلى أن ٧٠ في المائة من الأشخاص الذين يحتاجون إلى المعالجة بمضادات الفيروسات الرجعية ما زالوا

(٧) برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تقرير عن وباء الإيدز في العالم (جنيف ٢٠٠٨).

لا يحصلون عليها وأن خدمات الوقاية الرئيسية من مرض الإيدز ما زالت لا تصل الأشخاص الذين يحتاجون إليها، لذا ينبغي تعزيز الجهود المبذولة لتوسيع نطاق برامج الوقاية والعلاج والرعاية. وإن توسيع نطاق الوقاية من مرض الإيدز أمر أساسي. وقد بلغ التمويل الدولي للبرامج في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل ١٠ بلايين دولار أمريكي في عام ٢٠٠٧، وهذه الزيادة بمقدار عشرة أضعاف في أقل من عشر سنوات. ومع ذلك، فإن هذا المبلغ هو دون ١٨ بليون دولار اللازمة سنويا من أجل المساعدة في مكافحة وباء الإيدز.

٢٩ - وتقتل الملاريا ما يزيد عن مليون نسمة كل سنة، ٨٠ في المائة منهم هم من الأطفال الذين دون سن الخامسة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ولا يزال هناك ما بين ٣٥٠ و ٥٠٠ مليون حالة إصابة بالملاريا في العالم كل عام[٨]. وقد حصل تقدم في عمليات مكافحة الملاريا، ولا سيما عن طريق استخدام ناموسيات الأسِّرة المعالجة بمبيدات الحشرات. ومنذ عام ٢٠٠٠، سجل جميع بلدان أفريقيا التي لديها بيانات عن الاتجاهات، تقدما مهما في توسيع استخدام الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات، لكن مستويات استخدامها ما برح منخفضا وفي مطلع هذا العام، وجّه الأمين العام نداء للعمل لتحقيق تغطية كاملة للمداخلات الرئيسية في أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠ لوضع حد لحالات الوفاة من جراء مرض الملاريا. ومن الضروري الحصول على ما يقدر بـ ٢٥٠ مليون ناموسية للوصول إلى التغطية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة ٨٠ في المائة. وحتى تاريخه، فان الأموال التي تم الالتزام بتقديمها لا توفر سوى ١٠٠ مليون ناموسية - وهذا أقل من نصف العدد المطلوب. ومن الملح أيضا زيادة عمليات الوقاية والعلاج الأخرى التي أثبتت جدارتها والفعالة من حيث التكلفة، مثل العمليات التي حددتها شراكة دحر الملاريا. وفي حين أن التمويل لم يصل إلى المستويات المطلوبة، فان أوجه التقدم الرئيسية في التنفيذ قد بدأت، والفضل في ذلك يعود إلى التمويل الدولي من مصادر رئيسية خيرية وثنائية ومتعددة الأطراف، بما فيها مؤسسة بيل وميلندا جيتس، ومبادرة رئيس الولايات المتحدة لمكافحة الملاريا، والصندوق العالمي، والاستراتيجية العالمية وبرنامج دعم مكافحة الملاريا التابع للبنك الدولي، وغيره من الشراكات.

٣٠ - وفي حين أن معدل الإصابة بمرض السل قد أصبح مستقرا في معظم المناطق، فإن العدد الإجمالي هو في ارتفاع، حيث قُدرت الحالات الجديدة في عام ٢٠٠٦ بـ ١,٧ مليون وفاة. وأصبحت معالجة مرض السل هي راسخة الأركان؛ والتحديات الرئيسية هي في

(٨) منظمة الصحة العالمية واليونيسيف، تقرير الملاريا في العالم ٢٠٠٥ (جنيف، ٢٠٠٥).

توسيع نطاق التغطية ومعالجة مسألة مقاومة الملاريا للعقاقير. وهناك حاجة إلى ضمان دمج التشخيص والمعالجة كليهما تماما في الخدمات الصحية، وسد ثغرات التمويل الحرجة – مثل التمويل اللازم لبرامج العلاج القصير الدورة الخاضع للإشراف المباشر وأنشطة البحث والتطوير المتعلقة بتطوير لقاحات جديدة. وما برحت التحديات ماثلة أمام تحقيق الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بوقف وعكس اتجاه الإصابة بمرض السل وانتشاره والوفاة بسببه.

٣١ – وتمثل كفالة الحصول بشكل كاف على الأدوية الأساسية عنصرا بالغ الأهمية للوقاية من الأمراض المعدية ومعالجتها. ويصح هذا الأمر على الأمراض المدارية المهملة التي لا تزال تؤثر على بليون نسمة من بين أفقر السكان في العالم، والآثار الفتاكة لهذه الأمراض تجعلها من العوامل المديمة للفقر. وما دامت هذه الأدوية لا تزال إلى حد كبير غير ميسورة الثمن بالنسبة لمعظم مواطني البلدان النامية، لذا فلن تتحقق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة. فلا بد من الالتزام بتوفير تمويل إضافي للشراكة العالمية فيما يتعلق بالأدوية الأساسية الميسورة الثمن، على نحو ما بحث في الفرع الخامس أدناه.

٣٢ – وتحقيق الأهداف ٤ و ٥ و ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة يتوقف على حُسن عمل الأنظمة الصحية القادرة على تقديم الخدمات بطريقة مناسبة لمختلف مراحل الحياة والتي تراعي الناحية الجنسانية. ومما يحظى بالاهتمام بوجه خاص توسيع الخدمات الصحية كي تشمل الفقراء والفئات السكانية القليلة الخدمات، كالذين يعيشون في مناطق ريفية أو في العشوائيات في المدن، بما في ذلك عن طريق النهج المبتكرة القائمة على المشاركة من أجل تقديم الرعاية الصحية على مستوى المجتمعات المحلية. ولا بد للموارد وعمليات التدخل العالمية لدعم تحقيق الأهداف الصحية للأهداف الإنمائية للألفية من المساعدة في تعزيز النظم الصحية عن طريق تدريب عدد إضافي من العاملين في مجال الصحة وعن طريق بناء مرافق الرعاية والمستوصفات الأساسية لتحسين خدمات الصحة الأساسية. وقد حدد الأمين العام هذه المسألة باعتبارها مسألة ذات أولوية. ويقوم كل من الصندوق العالمي والتحالف العالمي من أجل توفير اللقاحات والتحصين بوضع نُهج جديدة لدعم تعزيز النظم الصحية، لكن التمويل الإضافي سيكون ضروريا.

٣٣ – وبوجه الإجمال، ومنذ اعتماد الإعلان بشأن الألفية، ازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل الصحة إلى أكثر من الضعف وذلك من ٦,٨ بلايين دولار أمريكي في عام

٢٠٠٠ إلى ١٦,٧ بليون دولار في عام ٢٠٠٦[٩]. وهناك أكثر من ٤٠ جهة مانحة ثنائية و ٩٠ مبادرة عالمية بشأن الصحة، فأدى هذا التجزؤ إلى زيادة تكاليف المعاملات وتقويض فعالية المعونات. ولزيادة فعالية المعونات، تعمل الشراكة الصحية الدولية والمبادرات المتصلة بها[١٠] على تحسين التنسيق وضمان التمويل الطويل الأجل الذي يمكن التنبؤ به، على الصعيدين المحلي والخارجي معا، وذلك لدعم خطط واستراتيجيات الصحة الوطنية التي تتوخى تحقيق النتائج، ولتعزيز المساءلة المتبادلة المرصودة على الصعيدين العالمي والوطني.

المياه والصرف الصحي

٣٤ - لا يتاح لنحو بليون إنسان الحصول على مياه شرب مأمونة، ويفتقر ٢,٥ بليون إنسان إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية. وفي حين تُضطر النساء إلى صرف ساعات طويلة من أيامهن في جلب المياه، يُحرم الأطفال، وخصوصا الفتيات، من حقهم في التعليم لأن مدارسهم تفتقر إلى مرافق الصرف الصحي السليمة والخصوصية. وتدل الاتجاهات الحالية على أن العالم قد يحقق الهدف المتعلق بمياه الشرب ولكن ليس الهدف المتعلق بالصرف الصحي. وثمة اختلافات كبيرة بين الأقاليم. فعلى سبيل المثال، لا تتجاوز نسبة الأشخاص الذين يستخدمون المصادر المحسّنة لمياه الشرب أكثر من ٥٨ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ولكن هذه النسبة أكبر بكثير في شرق آسيا (٨٨ في المائة) وغرب آسيا (٩٠ في المائة) وشمال أفريقيا (٩٢ في المائة). وثمة اختلافات كبيرة أيضا في الوصول إلى الصرف الصحي، وفي هذا الصدد فإن كلا من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا متخلفة كثيرا. وبالمثل، فإن هناك اختلافات كبيرة بين المناطق الحضرية والريفية. ففي عام ٢٠٠٦، كان أكثر من ٨ أشخاص من أصل ١٠ أشخاص لا يحصلون على المصادر المحسّنة لمياه الشرب يعيشون في المناطق الريفية. كما كان سبعة أشخاص من أصل عشرة ممن لا يحصلون على الصرف الصحي المحسّن يعيشون أيضا في المناطق الريفية.

٣٥ - ومن أجل بلوغ الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية ألا وهو الخفض بمقدار النصف، بحلول عام ٢٠١٥، من معدل الأشخاص المحرومين من الحصول المستدام على المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية الأساسية، يتعين توفير إمكانية الحصول على المياه كل عام

(٩) البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تقرير الرصد العالمي ٢٠٠٨ الأهداف الإنمائية للألفية والبيئة: جدول أعمال للتنمية الشاملة والمستدامة (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٨).

(١٠) الذي يضم المبادرة الحفازة، والحملة العالمية من أجل الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة، ورصد المخصصات من أجل الصحة، والتمويل القائم على النتائج. ويشار إلى هذه المبادرات إضافة إلى الشراكة الصحية الدولية باعتبارها الشراكة الصحية الدولية المعززة.

لأكثر من ٨٧ مليون شخص وإمكانية الوصول إلى المرافق الصحية لـ ١٧٣ مليون شخص خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥. ونظرا لاحتمال تباين الاحتياجات الإقليمية، سيتطلب توفير ذلك الاستثمار في الهياكل الأساسية ومنح الأولوية للتدخلات المتصلة بالمياه والصرف الصحي الواردة في خطط التنمية الوطنية وزيادة الممارسات الجيدة وتحسين إدارة المنافع العامة وتوفير وصول متساو وميسور التكلفة وتمكين المجتمعات المحلية في المناطق الريفية من إدارة المياه وشبكات الصرف الصحي. ويتعين على البلدان وضع استراتيجيات لبناء القدرات تهدف إلى ضمان استدامة توفير خدمات المياه والصرف الصحي. ومن الضروري أن تركز هذه الجهود على أولئك المحرومين كليا من الحصول على الخدمات الأساسية. ولا تقل تقديرات تكاليف سد الفجوة بين الاتجاهات الحالية وتلك الرامية إلى بلوغ الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في توفير المياه والصرف الصحي بتكلفة قليلة وبواسطة تكنولوجيات مستدامة عن ١٠ بلايين دولار في السنة[١١]. ويعد الإنفاق دون المستوى المقرر على المياه والصرف الصحي مشكلة. وتقل بطبيعة الحال النفقات على المياه والصرف الصحي عن ٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. والوضع المثالي هو أن تزيد البلدان من النفقات إلى ١,٠ في المائة على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي. ولا بد لبلوغ هذه الأهداف من مضاعفة تدفقات المعونة الدولية لتتراوح بين ٣,٦ و ٤,٠ بلايين في السنة[١٢].

نقاط عمل للنظر فيها

- زيادة المساعدة والدعم للتوسع في تنفيذ تدخلات ثبت جدواها في مجالات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي تركز على الفئات الضعيفة والأشد فقرا.
- وضع التزامات متعددة السنوات تتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية للتعليم والصحة المقدمة إلى بلدان فقيرة تتفق مع مبادئ إعلان باريس، وتعزز الآليات التي تحقق زيادة كبيرة في التمويل المتعدد البلدان للأبحاث والعقاقير الأساسية لمعالجة أمراض السل والملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيرها من الأمراض المعدية.

(١١) تقدير آخر للتكلفة السنوية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي بحلول عام ٢٠١٥ يبلغ ١١,٣ بليون دولار، يخصص مبلغ ٩,٥ بلايين دولار منها للصرف الصحي لوحده (منظمة الأمم المتحدة للطفولة، التقدم المحرز من أجل الأطفال، تقرير عن المياه والصرف رقم ٥ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦)؛ وهتون، ج. وهالر، ل. ”تقدير تكاليف ومكاسب تحسينات المياه والصرف الصحي على الصعيد العالمي“ (وثيقة لمنظمة الصحة العالمية، WHO/5DE/WSH/04.04).

(١٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٦، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٦: ما وراء الندرة: السلطة والفقر وأزمة المياه العالمية (نيويورك، ٢٠٠٦)، الصفحتان ٨-٩.

- تقديم دعم متكامل لإنشاء نظم صحية وتعليمية وطنية مستدامة، مع التركيز بشكل خاص على تحسين القدرات اللازمة لتقديم خدمات جيدة وعلى الاحتفاظ بالموظفين المهنيين.
- كفاءة التمويل الموثوق والمستمر لاستجابة طويلة الأمد لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.
- دعم الحكومات من أجل تذليل ما تواجهه النساء والفتيات من عقبات في الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية بطريقة منصفة.
- وضع برامج وطنية مخصصة للحد من وفيات الأمهات أثناء النفاس وكفالة وصول الجميع لخدمات الصحة الإنجابية.
- العمل بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية و/أو القطاع الخاص على وضع استراتيجيات وخطط عمل لتحسين إمكانية الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والمياه والصرف الصحي والارتقاء بمستوى جودتها.

ثالثا – الاستدامة البيئية

٣٦ - يمكن للتدهور البيئي أن يقوض الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة ومن ثم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ذلك لأن الفقراء في الأرياف هم الذين يعتمدون في أغلب الأحيان على قاعدة الموارد الطبيعية لكسب رزقهم. ومثل هذا التدهور يضعف إمكانية التكيف الطبيعي للنظم الإيكولوجية التي ضمنت في الماضي مقاومتها للكوارث وأنقذت حياة البشر وسبل رزقهم. ويتيح تحسين الإدارة الفرصة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الواقع، لقد خلص تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية في عام ٢٠٠٣ إلى نتيجة مفادها أن أي تقدم يحرز نحو بلوغ أهداف القضاء على الفقر والجوع وتحسين الصحة والحماية البيئية لن يكون على الأرجح مستداما في حال استمرار تدهور معظم الخدمات التي تقدمها النظم الإيكولوجية التي تعتمد عليها البشرية. وأن فقراء الحضر يعانون كذلك من تردي الأوضاع في مجتمعات الأحياء الفقيرة التي تتنامى بسرعة. ولهذا لا تزال مراعاة شواغل الفقر والبيئة في التيار الرئيسي للسياسات الإنمائية وتخطيطها واستثماراتها أولوية ملحة.

٣٧ - والمشاركة العامة الواسعة التي تشمل الفئات الفقيرة والمهمشة في عملية صنع القرار وتنفيذه هي مشاركة بالغة الأهمية لإحراز التقدم في التنمية المستدامة. كما أن المبادئ المتعلقة بالإنصاف فيما بين الأجيال وبين أبناء الجيل الواحد في استخدام موارد الأرض هي مبادئ أساسية. ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (مؤتمر قمة الأرض) في

ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢ وبصدور النتائج المثيرة للقلق في تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ مؤخرا، بات العالم يعي تماما ضرورة إقامة تعاون دولي أقوى وتحقيق المزيد من الإنصاف في تقاسم الموارد لمواجهة تحديات الاستدامة العالمية.

جعل مبادئ التنمية المستدامة جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجيات الوطنية

٣٨ - بالرغم من مساهمة الموارد البيئية والطبيعية في الحد من الفقر وتحقيق التنمية، ما برح هذا القطاع يعاني كثيرا من نقص التمويل في بلدان عديدة. ومع أن ما يزيد على ٨٠ بلدا قد نفذ استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، تقتضي مشاركة واسعة من جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، من الواضح أن فجوة التنفيذ لا تزال قائمة بين الالتزامات في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة والتقدم المحرز على أرض الواقع. ومن المهم إدماج هذه الاستراتيجيات في عمليات أخرى للتخطيط الإنمائي، مثل استراتيجيات الحد من الفقر. ويشكل ذلك مسارا يعزز العلاقات بين برامج البيئة والتنمية والحد من الفقر ويدفع بعجلة التقدم الجماعي نحو تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وأداة حاسمة لضمان تلقي الدعم من الحكومات والمنظمات الدولية والمجموعات الرئيسية المانحة والتنسيق فيما بينها.

٣٩ - ويمكن للكوارث الطبيعية والظواهر الشديدة أن تحدث نكسة في التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وكلما ازدادت شدة الكارثة أو الظاهرة، ازداد ضعف المجتمع المحلي، وكانت النكسة أكبر. ويزيد تغير المناخ من حدة طائفة متنوعة من الكوارث، منها الظواهر الجوية القاسية وهبوب العواصف والفيضانات وحالات الجفاف. ولهذا، من الأهمية الحيوية أن تتضمن الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية تدابير ترمي إلى تعزيز مقاومة المجتمعات المحلية بالتنمية الاقتصادية وبزيادة تنويع مصادر الدخل وتعزيز الدفاعات الطبيعية والمتعلقة بالهياكل الأساسية وتحسين حالة الاستعداد للكوارث.

الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي

٤٠ - بالرغم من اتساع مناطق الغابات التي تدار بطريقة مستدامة، فإن إزالة الغابات في جميع أرجاء العالم، التي تعزى في معظم الأحيان إلى تغيير استخدام الأرض، ما زالت مستمرة بمعدل مثير للقلق يصل تقريبا إلى ١٣ مليون هكتار في السنة. وقد سُجل أسرع معدل لفقدان الغابات في بعض أكثر مناطق العالم تنوعا على الصعيد البيولوجي وفي النظم الإيكولوجية للغابات القديمة، ومنها جنوب - شرق آسيا وأوقيانوسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء. ويسهم ذلك في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وزيادة احتمال حدوث كوارث طبيعية وظهور مخاطر تهدد سبل رزق الأسر الريفية والشعوب

الأصلية المعتمدة على الغابات. وتحتاج بلدان كثيرة غنية بالغابات إلى الموارد المالية إضافة إلى تكنولوجيات محسنة وقدرات لازمة لتطبيق ممارسات مستدامة وقائمة على المشاركة لإدارة للغابات وحفظها تتواءم مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

٤١ - وفي أماكن كثيرة، أخذت موارد التربة والمياه العذبة تستنفد وتتدهور بشدة؛ وسيفاقم تغير المناخ من حدة هذه المشاكل بما في ذلك زيادة انتشار التصحر. ولا تزال بعض النظم الإيكولوجية، مثل البحيرات والمناطق البحرية، محرومة إلى حد كبير من الحماية رغم اتساع رقعة المناطق المحمية عالميا بحلول عام ٢٠٠٦ إلى نحو ٢٠ مليون متر مربع من الأراضي والبحار التي وضعت تحت الحماية. ومع ذلك، فإن جزءا واحدا فقط من هذه المناطق المحمية، تبلغ مساحته نحو مليوني متر مربع، يمثل نظما إيكولوجية بحرية، رغم أهمية دورها في استدامة الأرصدة السمكية وسبل العيش البحرية.

٤٢ - ويزداد الإفراط في استغلال الأرصدة السمكية، ليهدد أهم مصدر من مصادر البروتين الحيواني للبلايين من الأشخاص. وقد فاقم اتساع نطاق الصيد الصناعي والوصول السيئ التنظيم إلى مصائد الأسماك من هذه المشكلة. ولا يوجد حاليا سوى نسبة ٢٢ في المائة من مصائد الأسماك في العالم قابلة للاستدامة بالمقارنة مع نسبة ٤٠ في المائة في عام ١٩٧٥.

٤٣ - ولكن بالرغم من هذه القيود، هناك أمثلة واعدة تدل على حفظ وإصلاح الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية التي تحد من الفقر. فعلى سبيل المثال، ثمة عدد من المبادرات المنبثقة عن المجتمعات المحلية في العالم النامي التي كشفت عن التوصل إلى نتائج بيئية وإنمائية إيجابية في مناطق من الساحل الأفريقي، حيث يسهم التصحر في إحداث الفقر، كما بشرت لا مركزية السلطة في إدارة الموارد المحلية والاستفادة منها باستعادة الخسائر السابقة من الغابات.

٤٤ - ومن الضروري اتباع ممارسات متأنية وقائمة على المشاركة لإدارة الموارد الطبيعية، من توسيع ودعم للإدارة وقدرة على الإنفاذ بالنسبة إلى المناطق المحمية والموارد المالية والحوافز الأقوى لاستدامة إدارة الأحراج المقطوعة الأشجار والمنتجات المائية وتحسين تطبيق الصكوك التنظيمية والاقتصادية، بما في ذلك مبدأ ''الملوث يدفع''، والإدارة المجتمعية والمشتركة للموارد الطبيعية وزيادة المواءمة بين السياسات المتعلقة بالزراعة والحراجة والطاقة والسياحة وحفظ الموارد الطبيعية. وسيكون من الأهمية الحاسمة أن يزداد التعاون على الصعيد القطري الذي تشترك فيه الحكومات والجهات المانحة والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تنفيذ الحفظ والإدارة بطريقة فعالة. كما سيكون التعاون الإقليمي والدولي حيويا لانحسار فقدان الموارد الطبيعية وللتخفيف إلى حد كبير من خسارة التنوع البيولوجي.

الطاقة وتلوث الهواء وتغير المناخ

٤٥ - يشيع انعدام إمكانية الحصول على خدمات الطاقة الحديثة والنظيفة بتكلفة مقبولة. وستصبح الاستثمارات الكبيرة ضرورية لجلب الكهرباء ووقود الطهي الأنظف لمئات الملايين من الأشخاص الذين ما زالوا يعانون من نقصها. فالوقود الحديث الأكثر كفاءة يحد من الآثار الضارة على الصحة والإنتاجية الاقتصادية والبيئة الناجمة عن الاعتماد على وقود الكتلة الأحيائية التقليدي والاحتراق غير الفعال للفحم، ويفيد بالتالي أولئك الأكثر عرضة للآثار السلبية، ولا سيما النساء والأطفال.

٤٦ - وقد تسهم أنواع الوقود البيولوجي في تقليص حجم انبعاثات غازات الدفيئة، مما يحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري ويزيد من دخل الريف وفرص التوظيف، تبعا للمواد الخام والتكنولوجيا المستخدمة والآثار المتعلقة باستغلال الأرض. ولا ينبغي أن يُزاحم الإنتاج المستدام للوقود البيولوجي استغلال موارد الأرض والمياه لإنتاج الأغذية ولا أن يتعدى هذا الإنتاج على الأراضي المشجرة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ولا بد من إجراء بحوث مكثفة لزيادة إنتاجية تكنولوجيات الجيل الأول من الوقود البيولوجي ومتابعة تطوير تكنولوجيات الجيل التالي.

٤٧ - ورغم أن القطاع الخاص قد يكون في وضع جيد يخوله لأن يقدم الكثير من تكنولوجيات الطاقة اللازمة بطريقة فعالة من حيث التكلفة وفي حينها، فإن الاستثمار في القطاع العام سيظل مع ذلك في بعض المناطق، ولا سيما أفريقيا، حاسم الأهمية. ويتعين على الحكومات أن تضع إطارا عاما للسياسات يشجع على الاستثمار الجيد في مصادر الطاقة وكفاءتها وتكنولوجياتها النظيفة. كما تضطلع الحكومات بدور رئيسي في البحث والتنمية في مجال تكنولوجيا الطاقة المنخفضة الكربون، باتخاذ تدابير منها إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص. ويمكن للتعاون الإقليمي أن ييسر إنشاء هيكل أساسي للطاقة والتجارة بها عبر الحدود.

٤٨ - ويعد التعاون الدولي الوثيق ضروريا لجميع البلدان في التصدي لتغير المناخ وضمان اتخاذ تدابير فعالة للتخفيف من وطأته والتكيف معه والحصول على الموارد المالية والتكنولوجية التي تتيح إمكانية اتخاذ تلك التدابير. فقد كان بروتوكول مونتريال فعالا للغاية في الإلغاء التدريجي لاستخدام المواد المستنفدة للأوزون ويعد باحتمال الحد من انبعاثات بعض غازات الدفيئة. وسوف يكون لاختتام المفاوضات الحالية التي تجري بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ في الوقت المناسب أهمية بالغة للتصدي لهذه الظاهرة، ومن غير ذلك سيكون من المتعذر تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وصونها.

الموارد المائية

٤٩ - يعاني كثير من البلدان من شُحّ المياه، وأضحى الوصول إلى المياه عنصرا رئيسيا يحد من تقدمها الاقتصادي والاجتماعي. ويعيش اليوم حوالي ٧٠٠ مليون شخص في ٤٣ بلدا تحت خط الإجهاد المائي؛ وبحلول عام ٢٠٢٥، قد يعيش أكثر من ٣ بلايين شخص في بلدان تعاني من الإجهاد المائي. وفي كثير من البلدان، ينتج شُح المياه عن سياسات عامة شجعت على الاستخدام غير المستدام للمياه عن طريق الإعانات وتخفيض الأسعار، إلى جانب قلة الاستثمارات في الهياكل الأساسية والقدرة المؤسسية المتعلقة بإدارة المياه. وسيزداد الوضع سوءا في أغلب البلدان نتيجة لتغير المناخ. وتلوث الموارد المائية آخذ في الازدياد، مما يعرّض الموارد المائية المتاحة إلى المزيد من الإجهاد. وتتمثل الحاجة إلى إيجاد سبل أكثر فعالية للحفاظ على الموارد المائية العالمية واستخدامها وإدارتها لتلبية الطلب الذي يتزايد بشكل مستمر عليها، وضمان الوصول إليها بشكل منصف على الصعيدين الوطني والدولي. ولا بد من الجمع بين الاستثمارات في البنية التحتية المادية وتدابير إدارة الطلب في سبيل تحسين كفاءة استخدام المياه، لا سيما في استخدام المياه لأغراض الزراعة. ومن الضروري أيضا اتخاذ إجراءات بشأن الهياكل الملائمة لإدارة الموارد المائية في سبيل تعزيز تقاسم تلك الموارد واستخدامها بأفضل صورة على الصعيدين الوطني والدولي.

العشوائيات

٥٠ - استنادا إلى تقديرات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) ارتفع إجمالي عدد سكان العشوائيات تقريبا بنفس معدل نمو سكان الحضر خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. ويمثل الوضع تحديا خاصا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب وغرب آسيا. فحتى وإن أُحرِز الهدف الرامي إلى تحقيق تحسين كبير بحلول عام ٢٠٢٠ لمعيشة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون من سكان العشوائيات، فإن هذا الرقم لا يمثل إلا ١٠ في المائة من العدد المقدّر لسكان العشوائيات في العالم الذين يتوقع أن يتضاعف، وفقا لمعدلات التوسع الحالية، ثلاث مرات ليصل إلى ٣ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٥٠.

٥١ - وثمة حاجة إلى بناء القدرات في كثير من البلدان النامية من أجل تعزيز الموارد القانونية والمؤسسية والبشرية للاستجابة بشكل ملائم للتحضر السريع. وتحتاج السلطات المحلية إلى توافر قدرات لتعبئة الموارد تتناسب مع مسؤولياتها تجاه تخطيط المدن المستدامة وتطويرها وإدارتها. وسيستوجب هذا التخطيط لاستخدام الأراضي في المناطق الحضرية وتخطيط النقل، وإحداث تطويرات كبرى في الهياكل الأساسية، والاستثمار في الإسكان الميسور، وكفالة خدمات مجتمعية فعالة، وتعزيز بيئة تشجع على تهيئة العمل المنتِج.

٥٢ - ومن الأساسي كفالة حقوق الإنسان والحقوق المدنية لسكان العشوائيات للحيلولة دون إقصائهم أكثر وأكثر على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويمكن للشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية أن تدعم برامج الارتقاء بالعشوائيات على المستوى القُطري. وينبغي حشد تمويل الإسكان المنخفض التكلفة بصورة أفضل عن طريق قنوات متعددة، منها المالية والتحويلات المالية الشاملة. وهناك ضرورة لتحسين نظم إدارة النفايات لا سيما في مجتمعات العشوائيات.

نقاط عمل للنظر فيها

- تعزيز توسيع نطاق تنفيذ البرامج والمبادرات التي لها نتائج بيئية تعود بالفائدة على الفقراء بشكل أفضل، وذلك على الصعيدين الوطني والمحلي.
- استحداث آليات مالية مبتكرة (محليا ووطنيا ودوليا) من أجل جمع كثير من الإيرادات لأغراض إدارة البيئة.
- الاستثمار في إقامة وصيانة نظم لإدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية تراعي مصالح الفقراء وتقوم على التشارك وتستند إلى المجتمعات المحلية، وتطوير قدرات وكلاء تقديم الخدمات المحلية.
- استحداث تدابير لتخفيض انبعاثات غاز الدفيئة في العالم إلى حد كبير.
- إدماج آليات رفض مخاطر المناخ والتكيف معها في البرامج والمشاريع الإنمائية، بالإضافة إلى الاستراتيجيات والخطط المحلية.
- تشجيع وتمويل تطوير ونقل ونشر تكنولوجيات مواتية للمناخ، بما في ذلك من خلال الآليات الابتكارية، مثل آلية التنمية النظيفة.
- تنفيذ تدابير لتعزيز رفع مستوى الأحياء الفقيرة ودعم الاستثمار في توفير الإسكان اللائق والميسور للفقراء.

رابعا - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٥٣ - يحظى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهما هدفان شديدا الأهمية في حد ذاتهما، باعتراف كبير بوصفهما طريقتين فعالتين للقضاء على الفقر والجوع والمرض وتعزيز التنمية المستدامة. ولا يعتمد تحقيق الغاية ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية فقط على مدى معالجة غايات معينة - من قبيل زيادة تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا، ومعدلات إلمامها بالقراءة والكتابة، والمشاركة في العمل بأجر في غير القطاع الزراعي - وإنما أيضا على المدى

الذي تُصمَّم به الإجراءات لتحقيق أهداف أخرى من الأهداف الإنمائية للألفية بغرض تعزيز المساواة بين المرأة والرجل. ومع التركيز على تحقيق الغاية ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية، فإنه ينبغي بالتالي قراءة هذا الفرع بالاتساق مع باقي هذه الوثيقة.

٥٤ - وزادت الالتزامات بتحقيق الغاية ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية من الجهود المبذولة على المستويات المحلي والوطني والإقليمي والعالمي لضمان إحراز تقدم، بما في ذلك تخصيص الموارد. وينبغي القيام بالمزيد لمكافحة أوجه عدم المساواة بين الجنسين التي تحدّ من القدرة على تحقيق مستويات مرتفعة من الرفاهية في المجتمعات حول العالم.

المساواة بين الجنسين في التعليم

٥٥ - أُحرِز تقدم على صعيد القضاء على التفاوتات بين الجنسين في التعليم، وتحقق أغلب المكاسب في نسب الالتحاق بمدارس التعليم الابتدائي، حيث بلغ قرابة ثلثي البلدان مستوى التكافؤ بين الجنسين بحلول العام المستهدف ٢٠٠٥. غير أن التقدم المحرَز ليس بالسرعة التي تكفل توفير التعليم الأساسي لملايين الفتيات اللاتي لا يزلن خارج المدرسة، كما أن معدلات المكاسب المحققة تختلف اختلافا كبيرا من منطقة إلى أخرى. ومن بين البلدان التي لم تحقق هدف بلوغ التكافؤ بين الجنسين من حيث الالتحاق بالمدارس بحلول عام ٢٠١٥، بالنسبة للمدارس الابتدائية والثانوية على حد سواء، وعددها ١١٣ بلدا، لا يتوقع أن يحقق إلا ١٨ بلدا الهدف بحلول عام ٢٠١٥. ولم يبلغ سوى ٣٥ في المائة من البلدان التكافؤ على مستوى التعليم الثانوي و ٣ في المائة في التعليم العالي.

٥٦ - ويحتاج التعجيل في تحقيق الغاية ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالتعليم، بالإضافة إلى التدابير المقترحة في الفرع الثاني أعلاه، تدخلات تتعلق بنوع الجنس تحديدا، كتوفير النقل من المدارس وإليها، والقيام بحملات توعية على المستوى الوطني للحد من الأعباء المترلية للفتيات، ومنع الزواج المبكر والحمل المبكر والعنف ضد النساء. وتشمل التدابير التي يمكن اتخاذها داخل النظام التعليمي وضع مناهج تراعي الفروق بين الجنسين، وتوعية جميع المعلمين والمسؤولين في المدارس بالمسائل الجنسانية، فضلا عن تعيين معلمات وتدريبهن. ولا بد من زيادة الاستثمار في المساواة بين الجنسين في التعليم الثانوي والمستويات الأعلى للتعليم، حيث تكون المنافع الطويلة الأجل للنساء والفتيات، بما فيها التمتع بفرص عمل تنافسية مقابل أجر، على أعلى مستوى لها في هذه المستويات (انظر أدناه). ولا بد للجهود أن تعزز أيضا التعليم غير النظامي للفتيات والنساء، من قبيل التدريب المهني أو التدريب على المهارات وبرامج محو الأمية.

المساواة بين الجنسين في العمالة

٥٧ - ارتفعت مشاركة النساء في القوة العاملة على مستوى العالم. إذ تشكل النساء الآن نحو ٤٠ في المائة من إجمالي العمالة المدفوعة الأجر خارج مجال الزراعة، حيث ارتفعت من ٣٦ في المائة في عام ١٩٩٠. بيد أن هناك اختلافات إقليمية واسعة النطاق من حيث المشاركة الاقتصادية للنساء، مع وجود عوائق خاصة في المناطق الريفية. كما أن معدلات بطالة النساء في العالم أعلى من معدلات بطالة الرجال.

٥٨ - ولا يمكن لزيادة التحصيل الدراسي أن يكون ناجعا كاستراتيجية للتمكين إلا إذا تُرجِم إلى مساواة في الفرص الاقتصادية. وتتسم عمالة المرأة المدفوعة الأجر في كثير من المجالات بالفصل المهني، وكثيرا ما تتركز النساء في وظائف متدنية الأجور و/أو مؤقتة وغير رسمية. وتستمر الفجوات في الأجور بين الجنسين حول العالم. فكثيرا ما يحدّ نصيب النساء غير المتكافئ من الأعمال غير المدفوعة الأجر داخل أسرهن المعيشية من حصولهن على فرص العمالة الكاملة، ويوجههن إلى الاقتصاد غير الرسمي، لا سيما في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأزمة الغذاء.

٥٩ - ولا بد من تقديم الدعم للنساء لمباشرة المهن والأعمال الحرة، لا سيما في المناطق الريفية، بما في ذلك تحسين سبل وصولهن إلى الائتمان بالغ الصغر والمدخلات الزراعية كالبذور والأسمدة والتدريب والأسواق. ولا بد من كفالة حقوق النساء في الأراضي والممتلكات عن طريق إصلاح القوانين. وتوفر الأرض والممتلكات الأمن الاقتصادي ويمكنها أن تكون نقطة انطلاق نحو تحقيق التنمية الاقتصادية.

٦٠ - ويتطلب تمكين المرأة في سوق العمل أيضا تصديق جميع البلدان على اتفاقيات منظمة العمل الدولية وإنفاذها، ومضاعفة الجهود الرامية إلى تنفيذ مبادئ العمل اللائق، من قبيل الحماية الاجتماعية والتحرر من التحرش. ويمكن للتدابير الفعالة الرامية إلى توفير رعاية الأطفال والإجازة الوالدية أن تفعل الكثير من أجل توسيع نطاق فرص العمل المتاحة للمرأة. وهناك حاجة لمعالجة ظروف عمل النساء والأجور التي يتقاضينها في القطاع غير الرسمي. وستسهم أوجه التقدم المحرزة في المجالات التي اقتُرحت سابقا في مشاركة النساء على قدم المساواة في سوق العمل.

المساواة بين الجنسين من حيث المشاركة السياسية

٦١ - أضحى التقدم المحقق على صعيد زيادة التمثيل السياسي للمرأة في البرلمانات الوطنية ثابتا وإن كان بطيئا للغاية وغير متسق من منطقة إلى أخرى. فخلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى

٢٠٠٨، لم ترتفع نسبة مقاعد المرأة في البرلمانات إلا من ١٣,٥ إلى ١٧,٩ في المائة. ولم يحقق إلا ٢٠ بلدا مشاركة نسائية تزيد على ٣٠ في المائة في البرلمان. وفي حين يعدّ هذا التمثيل مؤشرا هاما على قدرة النساء على التأثير في صنع القرارات، فإن التمثيل في المواقع القيادية له هو الآخر أهمية كبرى. إلا أن عدد النساء اللاتي يخدمن في مناصب رئاسية في البرلمانات لم يرتفع إلا من ١٠ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ١٠,٧ في المائة في عام ٢٠٠٨. وهناك حاجة إلى إحراز المزيد من التقدم في تعزيز مشاركة المرأة على جميع مستويات الحكومة، بالإضافة إلى دورها في غير ذلك من مناصب صنع القرار في القطاع الخاص والمجتمع المدني ووسائل الإعلام.

٦٢ - وتبين الخبرة أن الاحتمال أكبر بانتخاب النساء بأعداد أكبر في النظم الانتخابية ذات التمثيل النسبي. وقد بُرهن على فعالية نظم الحصص في زيادة تمثيل المرأة؛ وتشمل عمليات الدعم الأخرى عمليات اختيار تتمتع بالشفافية داخل الأحزاب السياسية، وتلقي الدعم من كبار القادة السياسيين، والحصول على تمويل حكومي، وتدريب المرشحات والمسؤولات المنتخبات، وتوعية الجمهور ككل بالاتجاهات الاجتماعية المتغيرة وحماية المرأة من العنف. فلقوة المجتمع المدني أهمية كبرى في حشد الدعم للمرشَّحات والمسؤولات المنتخَبات.

تعجيل التقدم المحرز وتعزيز قياس التقدم

٦٣ - سيتطلب التعجيل بإحراز تقدم نحو تحقيق الغاية ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية زيادة الالتزامات المالية عن طريق تخصيص الموارد المحلية والتمويل من مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف، واتباع آليات غير تقليدية للتمويل. ولا بد من تمكين وزارات شؤون المرأة من الوصول بشكل أكبر إلى الموارد اللازمة لبناء القدرات في سبيل إتاحة الفرصة لها للاضطلاع بدورها الهام في تنفيذ استراتيجيات وطنية للمساواة بين الجنسين ورصد تعميم مراعاة المنظور الجنساني في القطاعات الأخرى للأهداف الإنمائية للألفية.

٦٤ - ولا بد من تحسين منهجيات وأدوات تقييم الاحتياجات من الموارد والطريقة التي تخصَّص بها الميزانيات وتقييمها دعما للبرامج التي تراعي نوع الجنس وتحقق المساواة بين الجنسين. وعلى الرغم من تقديم مؤشرات الغاية ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية لتدابير هامة تتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فهناك ضرورة لوجود مؤشرات إضافية أكثر شمولا. وسيتطلب هذا أيضا إدخال تحسينات موازية على الإحصائيات الرسمية على المستويين الوطني والدولي من أجل إصدار تلك البيانات بشكل منتظم وأن تشتمل على تغطية قُطرية كافية لمجالات الأولوية الإضافية التي حددها رؤساء الدول في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وأدرِجت مؤشرات جديدة تتعلق بحصة المرأة في العمالة المنتِجة والكاملة واللائقة

وصحتها الإنجابية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، وسيقدَّم تقرير بشأنها للمرة الأولى في عام ٢٠٠٨. وقد أعَدَّت بعض البلدان مؤشرات قُطرية خاصة للغاية ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية تستهدف مسائل بعينها تتعلق بالمساواة بين الجنسين.

٦٥ - وتضرب اللامساواة بين الجنسين بجذورها عميقا في الاتجاهات والمؤسسات الراسخة - على أعلى المستويات الدولية والوطنية - ويلزم توفر الالتزام السياسي لضمان تخصيص الموارد وتعزيز عملية التغير الاجتماعي اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وستكون لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على دعم الاستراتيجيات القُطرية للمساواة بين الجنسين أهمية قصوى في تحقيق هذا الهدف.

نقاط عمل للنظر فيها

- زيادة الممارسات الواعدة بهدف تذليل العقبات التي تعترض سبيل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتصل بالمرأة على صعيدي التعليم والعمالة والتمثيل السياسي للنساء بشكل كامل ومتساو مع وصولهن إلى مراكز اتخاذ القرار.
- تحديد وبدء آليات تمويلية ابتكارية وشراكات تتعلق بالتدخلات، ودمج منظورات نوع الجنس في جميع القطاعات الرئيسية للأهداف الإنمائية للألفية.
- تحسين القدرات الإحصائية على الصعيد الوطني بهدف الاضطلاع على نحو أكثر فعالية برصد التقدم المحرز في ميدان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- تعزيز الأعمال الموضوعية والبرنامجية بمنظومة الأمم المتحدة فيما يتصل أيضا بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

خامسا - الشراكة العالمية من أجل التنمية

٦٦ - في الشراكة العالمية من أجل التنمية، تتكفل البلدان النامية بالمسؤولية الرئيسية المتعلقة بالتنمية لديها وبتعبئة الموارد المحلية وكفالة حسن الإدارة، مع قيام البلدان المتقدمة النمو بالموافقة على توفير المساعدة اللازمة وتهيئة بيئة دولية مؤاتية. ومن المستطاع، بل ومن الواجب أيضا، أن يضطلع بالمزيد في عدد من المجالات بغية تحقيق الأهداف المقترحة من قبل الشراكة العالمية من أجل التنمية في إطار الغاية ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية[١٣]. ويشكل

(١٣) انظر الجدول المرفق بشأن فجوات التنفيذ بالنسبة لالتزامات تعزيز الشراكات العالمية والاستجابات السياساتية اللازمة ويمكن الاطلاع على تفاصيل أوفر عن فجوات التنفيذ في تقرير فرقة العمل المعنية

هـذا أمـرا هامـا فيمـا يتـصل بإتاحـة فـرص أفـضل للبلـدان الناميـة للاسـتفادة مـن التجـارة والتكنولوجيا واكتساب الموارد الإضافية الضرورية والوصول إلى الحيز المالي اللازم وذلك لدعم جهودها الرامية إلى بلوغ الغايات من ١ إلى ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب إدماج المنظورات المتعلقة بنوع الجنس في طرائق المعونة وفي الجهود المبذولة لتعزيز آليات توفير هذه المعونة.

التجارة

٦٧ - في مجال التجارة، لم يتحقق سوى تقدم بطئ على صعيد بلوغ الغاية ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية التي تتعلق بتهيئة نظام تجاري ومالي منفتح ويستند إلى القواعد وموثوق وغير قائم على التمييز، مما من شأنه أن يفيد خطة التنمية. ومنذ الشروع في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية في عام ٢٠٠١، لم يتحقق اتفاق فيما يتعلق بإيجاد نظام تجاري يوفر منافع ملموسة للبلدان النامية وبدلا من ذلك، يزداد التزام البلدان بالاتفاقات الاستثمارية والاقتصادية فيما يتصل بالتجارة الثنائية والمتعددة الأطراف والإقليمية أيضا.

٦٨ - وفي ذات الوقت، لم يحرز إلا تقدم ضئيل في ميدان معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا المذكورة في الغاية ١٦ من الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية. ولقد تقلصت درجة التفضيل المقدمة لهذه البلدان - بالقياس إلى البلدان النامية - من جراء تكاثر المخططات التفضيلية الممنوحة من البلدان المتقدمة النمو. ولم تعد المعاملة التفضيلية لأقل البلدان نموا ذات شأن كبير إلا في مجال الزراعة وحده، من حيث الوصول للأسواق بدون رسوم ومتوسط معدل التعريفات المطبقة. وباستثناء التجارة في الأسلحة والنفط، لا يشمل الوصول بلا رسوم لأسواق البلدان المتقدمة النمو إلا ٧٩ في المائة فقط من صادرات البلدان الأقل نموا، مما يقل بكثير عن ذلك الهدف المحدد بنسبة ٩٧ في المائة والوارد في الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد بهونغ كونغ، الصين، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

٦٩ - والوصول التفضيلي للأسواق من جانب أقل البلدان نمو، بهدف تشجيع النمو والحد من الفقر، جدير بالتعزيز من قبل برنامج كبير من برامج المعونة لتنمية التجارة، وذلك من أجل مساعدة البلدان الأكثر فقرا في تحقيق إمكاناتها الإنتاجية والتصديرية، بالإضافة إلى دعم جهودها الرامية إلى تهيئة فرص العمالة وتنويع الصادرات. وحتى اليوم، لم تخصص لمبادرة

بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية: الوفاء بالتزام إقامة شراكة عالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

المعونة لتنمية التجارة سوى موارد محدودة للغاية. وقد انخفضت التزامات المعونة في عام ٢٠٠٥، وليس ثمة دليل يذكر على أن هذه الموارد تعد مضافة إلى ما سبق الالتزام به. وعلاوة على ذلك، فإن الإجراءات الراهنة الخاصة بالوصول إلى موارد المعونة لتنمية التجارة تفتقر إلى الوضوح. وثمة حاجة إلى مزيد من الدعم بهدف تحديد الأولويات الاستثمارية والمشاريع التي يمكن للمصارف أن تمولها في مجالات التجارة الميسرة والهياكل الأساسية والإنتاج المتعلق بالتصدير، وذلك من أجل تعزيز قدرة البلدان على الوصول إلى موارد المعونة لتنمية التجارة. ويسعى الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى تسهيل دمج أقل البلدان نموا في النظام التجاري المتعدد الأطراف بهدف زيادة وصول هذه البلدان للأموال اللازمة في سياق مبادرة المعونة لتنمية التجارة.

المساعدة الإنمائية الرسمية

٧٠ - كان ثمة تقهقر في الجهود المبذولة لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي عام ٢٠٠٧، لم يصل أو يتجاوز نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي إلا الدانمرك والسويد ولكسمبرغ والنرويج وهولندا. وقد انخفض إجمالي تدفقات المعونة الصافية المقدمة من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية إلى ١٠٣,٧ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، مما يمثل ٠,٢٨ من إجمالي الدخل القومي للبلدان المتقدمة النمو. وكذلك هبطت المساعدة المالية المقدمة لأقل البلدان نموا عن الالتزامات المعلنة. وبالإضافة إلى البلدان السالفة الذكر، كانت أيرلندا وبلجيكا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية هي البلدان الوحيدة التي وفت بذلك الهدف المتعلق بإعطاء أقل البلدان نموا معونة تبلغ على الأقل ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. أما تدفقات المعونة إلى البلدان النامية فقد هبطت بالقيمة الحقيقية بنسبة ٨,٤ في المائة على المستوى الذي كانت عليه في عام ٢٠٠٦، والذي كان أقل من مستوى الذروة الذي وصلت إليه في عام ٢٠٠٥. وقد بلغت تدفقات المعونة هذه أقصى حد لها في عام ٢٠٠٥ نتيجة إلغاء مبالغ كبيرة من عبء الدين على نيجيريا والعراق، إلى جانب القيام مرة واحدة بزيادات في عمليات الإغاثة الإنسانية، بدلا من التوسع في الدعم المقدم لبرامج التنمية الأساسية.

٧١ - وفي شتى مؤتمرات القمة العالمية، تعهدت البلدان المانحة بزيادة المعونة من ٨٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٤ إلى ١٣٠ بليون دولار في عام ٢٠١٠ (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٤). وينبغي زيادة المعدل الحالي لزيادة المعونة المقدمة لبرامج التنمية الأساسية إلى أكثر من ضعفين (باستثناء تخفيفات أعباء الديون) خلال السنوات الثلاث المقبلة، وذلك إذا ما أريد الوفاء بمستوى المعونة الذي سبق التعهد به في عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠٠٨، لم تُقدم أو تُبرمج أية

التزامات إضافية تتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية إلا بمقدار ٢١ بليون دولار فقط. وفي مؤتمر القمة الذي عقدته مجموعة البلدان الثمانية في غلينيا غليز، سكوتلندا، في عام ٢٠٠٥، تعهد أعضاؤها بمضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا بحلول عام ٢٠١٠. وتوضح البيانات الأولية المتعلقة بعام ٢٠٠٧ أن المساعدة الثنائية الإنمائية الرسمية، باستثناء تخفيف عبء الدين، المقدمة لهذه المنطقة لم تزد عن نسبة ٩ في المائة منذ عام ٢٠٠٥.

٧٢ - وينبغي أن تكون الزيادات في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية مصحوبة بتحسينات في نوعية هذه المساعدة وقابلية التنبؤ بها. ووفقا لما طلب في سياق إعلان باريس بشأن فعالية المعونة الصادر عام ٢٠٠٥، ينبغي مواءمة الاحتياجات الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية مع أولويات ونظم البلدان المستفيدة بهدف زيادة احتمالات إنفاق هذه المساعدة على نحو فعال. وكذلك يتعين القيام، طبقا للجداول الزمنية المتصلة بتسليم البلدان، بتحديد تفاصيل جداول المانحين العالميين فيما يتصل ببرمجة المساعدة الإنمائية الرسمية التي صيغت في عام ٢٠٠٥. وفي الوقت الراهن، لا يتلقى إلا بعض البلدان المستفيدة توقعات عن مبالغ المساعدة الإنمائية الرسمية التي قد يتلقاها في السنوات القادمة[١٤]. ومن الصعب على البلدان النامية، في ضوء هذا، أن تخطط للزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل النهوض بمشاريع تتصل بالأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن توفر لكل بلد من البلدان المستفيدة جداول زمنية متوسطة الأجل بشأن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية في المستقبل.

٧٣ - وسوف يفضي الإسراع في التقدم في مجال الوفاء بالأهداف المحددة في إعلان باريس لا إلى المساعدة فقط في تحسين إمكانية التنبؤ بالمعونة وتجنب تجزئها وتحاشي ارتفاع تكاليف العمليات المتصلة بإدارة مواردها، بل وسوف يؤدي أيضا إلى تقليل مستوى المعونة المرتبطة بالسلع والخدمات المقدمة من البلدان المانحة، والمساهمة في تحسين عملية توفيق تدفقات المعونة مع الميزانيات الوطنية، مما يوسع من الحيز السياسي اللازم لقيام البلدان بتحديد ما لديها من أولويات إنمائية. وثمة أهمية أيضا لقيام المانحين غير المنتمين إلى لجنة المساعدة الإنمائية بالتسليم بالملكية الوطنية.

(١٤) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لجنة المساعدة الإنمائية، (Scaling Up: Aid Fragmentation, Aid Allocation and Aid Predictability: Report of 2008 Survey of Aid Allocation Policies and Indicative Forward Spending plans (Paris, May 2008)) متاح على الموقع التالي: http://www.oecd.org/dataoecd/37/18/4-636952.pdf.

تخفيف عبء الدين

٧٤ - لم يكتمل بعد بلوغ ما تقصده الأهداف الإنمائية للألفية من الاضطلاع على نحو شامل بتناول مشاكل ديون البلدان النامية. ويجب أن تتخذ إجراءات إضافية لتخفيف عبء الدين الذي تتحمله البلدان النامية التي لا تشكل جزءا من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقد كانت غالبية التقدم المحرز، في الواقع، تتصل بتخفيف ديون أشد البلدان فقرا. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، كان ٣٣ بلدا من أصل ٤١ بلدا مؤهلا لتخفيف أعباء ديونها في إطار هذه المبادرة، قد وصلت إلى نقطة القرار، في حين وصل ٢٣ بلدا من هذه البلدان نقطة الانجاز، أي النقطة التي يتوقع فيها من الدائنين أن يقدموا كامل المبلغ الذي التزموا بتقديمه عند نقطة القرار والذي يخففون به عبء الدين بشكل قطعي. واستفاد الـ ٢٣ بلدا التي تجاوزت نقطة الانجاز أيضا من تخفيف عبء الدين في إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين. وإن من شأن تخفيف عبء الدين، بجميع أشكاله (البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين وتخفيف عبء الدين بالطرق التقليدية وغيرها من الطرق الثنائية ''الطوعية'' لتخفيف عبء الدين) أن يخفف من حجم ديون ٣٣ بلدا تجاوزت نقطة القرار من ١٠٥ بلايين دولار إلى ٩ بلايين دولار (صافي القيمة الحالية ٢٠٠٦)، وهذا انخفاض تعادل نسبته أكثر من ٩٠ في المائة. وقد أدى هذا، إلى جانب ارتفاع أسعار السلع الأساسية، إلى المساعدة في تخفيض نسبة خدمة الدين لدى جميع البلدان النامية، وذلك من ١٢,٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٦,٦ في المائة في عام ٢٠٠٦، وحوالي ٣ في المائة في عام ٢٠٠٧ مما هيأ بيئة مؤاتية للاستثمار والانتعاش دون تحمل أعباء ديون مرهقة. وقد ينعكس هذا الاتجاه، مع هذا، في حالة انخفاض أسعار السلع الأساسية في السنوات القادمة[١٥]. وعلاوة على ذلك، فإن مؤشرات الضعف المتصلة بالدين لدى معظم المشاركين في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون قد اتجهت نحو التدهور بعد الحصول على تخفيف عبء الدين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجهود المتعلقة بتخفيف عبء الديون لم تكن متاحة للبلدان التي تنوء تحت وطأة الدين والتي لا تنتمي لتلك البلدان الأعضاء في هذه المبادرة، حيث لا توجد لديها آليات لإعادة هيكلة الديون السيادية على نحو منتظم.

(١٥) انظر الأمم المتحدة، الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم ٢٠٠٨: تقرير مستكمل اعتبارا من منتصف عام ٢٠٠٨؛ متاح على الموقع التالي: (http://www.un.org.esa/policy/wess/wesp2008files/wesp08update.pdf).

٧٥ - ومن ثم، فإن تخفيف عبء الدين يتطلب بذل جهود إضافية من أجل إبقاء مستويات الدين في حدود يمكن تحملها. ولم يطرأ تقدم كاف في استحداث آليات مؤسسية مناسبة لتحسين إدارة واحتمال الدين، ولا في صوغ آلية تتعلق بالتحكيم في شؤون الديون السيادية، فيما يتصل بالبلدان التي تنوء تحت وطأة ديون مرهقة. وثمة بلدان كثيرة لا تزال تتحمل مستويات من الديون تعد في نطاق التحمل، وإن كانت لا تترك مجالا ماليا كافيا لزيادة الإنفاق في ميادين التعليم والصحة والهياكل الأساسية وتخفيف حدة الفقر، بغية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومع تخفيف عبء الدين في الدول المشمولة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، كانت هناك زيادة في متوسط الإنفاق على الصحة والتعليم، ولكن لم تكن ثمة زيادة في الاستثمار أو في التنمية الاقتصادية على الصعيد الطويل الأجل.

الوصول إلى الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة

٧٦ - أفضى الهدف المتعلق بتوفير الأدوية الأساسية من الأهداف الإنمائية للألفية، إلى اتخاذ إجراءات لزيادة توفير هذه الأدوية الأساسية إلى جانب صوغ تدابير المعالجة اللازمة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب والملاريا والسل. ومع هذا، فإن ثمة أدوية أساسية عديدة لا تزال بعيدة المنال في كثير من البلدان النامية. والافتقار إلى وجود هدف محدد مع وجود غموض فيما يتصل بالأدوية التي تعد أساسية يشكلان جزءا من الصعوبة القائمة في مجال تقصي الالتزام المعلن بشأن الأدوية الأساسية. ومن الواجب أن تكثف الجهود المبذولة من أجل الوفاء بالهدف ذي الصلة من خلال اعتماد أهداف واضحة وزيارة التدخلات الرامية إلى توسيع نطاق وصول الفقراء في البلدان النامية إلى الأدوية الأساسية بسعر ميسور.

٧٧ - وثمة بلدان كثيرة لا تزال تفتقر إلى سياسات محددة المعالم لتوفير بدائل نوعية للأدوية الأساسية، ووضع قوائم مستكملة للأدوية الأساسية، وتهيئة آليات للرصد المنتظم لأسعار الأدوية ومدى توفرها. وعلى الصعيد العالمي، يجب على شركات الأدوية أن تضع سياسات سعرية تفاضلية من شأنها أن تخفض أثمان الأدوية الأساسية إلى حد كبير في البلدان النامية، وأن تنتج أدوية نوعية، وأن تزيد من التمويل اللازم لأعمال البحث والتطوير المتصلة باستحداث أدوية أساسية للأمراض المهملة في المناطق المدارية. وينبغي للبلدان النامية بصفة خاصة أن تحسن من استخدام حقوقها في إطار حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة التي وضعتها منظمة التجارة العالمية من أجل إصدار تراخيص إلزامية بشأن استيراد الأدوية المنقذة للحياة.

نقل التكنولوجيا

٧٨ - يكتسي تحسين حصول البلدان النامية على التكنولوجيا الجديدة أهمية فائقة للتعجيل بالتقدم المحرز تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية. ويلزم الحصول بشكل دائم على أحدث تكنولوجيا من أجل تحقيق الابتكار السريع الذي من شأنه زيادة الإنتاجية ومواصلة النمو الاقتصادي والحد من الفقر. كما يتطلب إحراز التقدم في مجالي الصحة والتعليم الحصول على التكنولوجيا بصورة ملائمة من أجل تحسين تقديم الخدمات وخفض التكاليف. ولا يوجد في إطار الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت الحالي هدف كمي محدد خاص بالتكنولوجيا. وفي حين أن توسعا كبيرا قد طرأ في حصول البلدان النامية على الهواتف النقالة والحواسيب، فقد اتسعت الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وبين الفئات المرتفعة الدخل والمنخفضة الدخل. وهناك حاجة ماسة إلى تعزيز الشراكات العالمية بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال، بما في ذلك التدخلات من أجل تحسين الحصول على الكهرباء والتقدم السريع في تطوير الموارد البشرية من أجل استخدام التكنولوجيا على نحو أكثر فعالية. وعلى الصعيد العالمي، من شأن القواعد الأكثر سخاء المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، ووضع أسعار تفاضلية لخفض تكلفة التكنولوجيا والمنتجات المقدمة للبلدان النامية، وزيادة كبيرة في خفض تكاليف الحصول على المعارف واستخدامها، أن تسهم في سد الفجوة التكنولوجية.

نقاط عمل للنظر فيها

- وضع خطوات وإجراءات محددة لاستكمال جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف للحد من الاختلالات التجارية القائمة لصالح آليات أكثر إنصافا.
- توفير مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وآليات تخفيف أعباء الدين الأخرى للبلدان النامية التي ترزح بشدة تحت عبء الديون، وتقديم الدعم لآليات إعادة هيكلة الديون السيادية.
- التوسع في الحصول على العقاقير الأساسية وسائر التدخلات المنقذة للحياة بتكلفة مخفضة أو مدعمة، وتعزيز نقل التكنولوجيا لأغراض التنمية.
- تعزيز الشراكات المجربة والفعالة بين القطاعين العام والخاص على الصعيدين الوطني والدولي من أجل تحسين الحصول على التكنولوجيا الرقمية وغيرها من التكنولوجيات الحديثة للتعجيل بالتنمية، لا سيما في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والزراعة والتكيف مع تغير المناخ.

سادسا – ملاحظات ختامية

٧٩ – قدمت هذه المذكرة نظرة شاملة، وتذكرة بشأن التحدي الكبير والصعب المتمثل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والعزم والالتزام المشتركين إزاء العمل التعاوني المركز على الصعيدين الوطني والدولي. ويؤكد ما تحقق حتى الآن على الحكمة من وراء اتباع استراتيجية مشتركة لتحقيق التنمية الدائمة للجميع. وما يلزم القيام به من الآن فصاعدا لا بد أن يقوم على هذه الاستراتيجية المشتركة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تتكامل فيها أعمال شركاء التنمية وتتآزر، والتي يقوم فيها جميع أصحاب المصلحة بدور ويتوفر لهم المجال لتحقيق هذا الدور.

٨٠ – وتقدم المناسبة الرفيعة المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الفرصة للحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص لدراسة الالتزامات وتعزيزها، وإطلاق مبادرات وشراكات وتحالفات جديدة للاضطلاع بالمهام العديدة الصعبة في السنوات المقبلة لكفالة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

٨١ – ويمكن للنتائج التي ستتمخض عنها المناسبة الرفيعة المستوى، بما في ذلك الالتزامات المقطوعة في اللقاءات الجانبية، أن توفر للدول الأعضاء، وأصحاب المصلحة كافة، منطلقا للعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الخصوص، يمكن للدول الأعضاء الموافقة على استعراض التقدم المحرز في هذا الخصوص على مستوى مؤتمر القمة عام ٢٠١٠.

المرفق

الثغرات في تنفيذ الالتزامات الخاصة بتعزيز الشراكات العالمية وردود السياسات المطلوبة

	الثغرة	السياسات الوطنية	الردود العالمية المطلوبة
المساعدة الإنمائية الرسمية	لم تلب منذ عام ١٩٧٠ التزامات المعونة التي أكد عليها المانحون من جديد في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥. وانخفضت موارد المعونة التي أنجزت إلى نسبة ٠,٢٨ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية في عام ٢٠٠٧، أي أقل بكثير من الهدف المتوسط الأجل الذي يبلغ نسبة ٠,٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لعام ٢٠١٠، وهدف الالتزام النهائي البالغ نسبة ٠,٧ من الناتج القومي الإجمالي		زيادة تدفقات المعونة بمبلغ ١٨ بليون دولار (بالأسعار الحالية) سنويا بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ من أجل الوفاء بالأهداف المتفق عليها بحلول عام ٢٠١٠ كفالة أن يكون لدى المؤسسة الإنمائية الدولية ما يكفي من الموارد لضمان قدرتها على تقديم المزيد في إطار دعمها لأقل البلدان نموا الملتزمة بخفض الفقر، والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين
فعالية المعونة	لم تلب الالتزامات المقطوعة بتحسين فعالية المعونة لم يبلغ المستويات المتفق عليها ١٢ مؤشرا من مؤشرات إعلان باريس لعام ٢٠٠٥ بتحسين فعالية المعونة	تحسين تنسيق المعونة بما يتماشى مع الأولويات الوطنية اعتماد نظم شراء وطنية	قيام المانحين، بما في ذلك غير الشركاء في لجنة المساعدة الإنمائية والبلدان المتلقية للمعونة، بالتعجيل بالتقدم المحرز في مجال مواءمة المعونة، وتنسيقها، والإدارة من أجل النتائج والمساءلة المتبادلة
المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا	لم تلب التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية المقطوعة في إطار خطة عمل بروكسل عام ٢٠٠١ لصالح أقل البلدان نموا. ولا تخصص سوى ٨ بلدان أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية نسبة ٠,١٥-٠,٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لتلك البلدان		زيادة مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية السنوية المقدمة إلى أقل البلدان نموا بمبلغ ٨,٨ بلايين دولار (بالأسعار الحالية) فيما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠

(أ) الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية.

المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا	لم تلب التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية المقطوعة لأفريقيا. ولن يلبى هدف مضاعفة المعونة المقدمة لأفريقيا (من ٢٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٤ إلى ٥٠ بليون دولار، بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي بحلول عام ٢٠١٠) في ظل الاتجاهات الحالية (باستثناء تخفيف عبء الدين: ازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لأفريقيا بنسبة ٩ في المائة في عام ٢٠٠٧)		تقديم مبلغ ٧,٣ بلايين دولار إضافي (بالأسعار الحالية) في شكل مساعدة إنمائية رسمية إلى أفريقيا سنويا فيما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠
التجارة	عدم اختتام جولة تجارية متعددة الأطراف تقدم مزايا حقيقية وأساسية للبلدان النامية	إيلاء الأولوية لروابط التجارة بالتنمية والحد من الفقر في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية	إعادة التركيز على العناصر التي من شأنها أن تجعل مفاوضات جولة الدوحة جولة إنمائية والعمل على اختتامها عدم تشجيع الشراكات المتعددة الأطراف والثنائية والاقتصادية التي تقوض الاتفاقات المتعددة الأطراف
الوصول إلى الأسواق	لم يطرأ تحسن على الوفاء حتى بالتزام نسبة ٩٧ في المائة المقطوع في الإعلان الوزاري المعتمد في هونغ كونغ، الصين، في عام ٢٠٠٥ بالسماح بوصول الصادرات القادمة من أقل البلدان نموا إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو بدون رسوم أو نظام حصص. وبمجرد استثناء التجارة في الأسلحة والنفط بلغت نسبة الوصول بدون رسوم وحصص ٧٩ في المائة في عام ٢٠٠٦ ، وهي نفس النسبة منذ ١٠ سنوات اضمحلال المعاملة التفضيلية المقدمة لأقل البلدان نموا في دخول الأسواق		قيام البلدان المتقدمة النمو بتخفيض حواجز التعريفات الجمركية وغير الجمركية التي تفرضها على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس المستوردة من البلدان النامية تخفيضا كبيرا

الإعانات الزراعية	إلغاء الإعانات الزراعية في البلدان المتقدمة النمو تماشيا مع الالتزام الوزاري في إعلان هونغ كونغ، الصين، عام ٢٠٠٥ بإلغائها بحلول عام ٢٠١٣. ويتراوح مستوى الإعانات الحالي بين نسبة ٣٠ و ٧٠ في المائة من إجمالي دخول المزارعين في البلدان المتقدمة النمو. وفي عام ٢٠٠٦، قُدرت الإعانة الزراعية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بمبلغ ٣٦٣ بليون دولار.	تعزيز الأمن الغذائي، بجملة وسائل منها: • زيادة الاستثمار في البنية التحتية في المناطق الريفية • تعزيز البحوث والتنمية لتحسين تكنولوجيات الإنتاج الزراعي •تعزيز التنمية الزراعية دعم المدخلات لصغار الملاك التعجيل بمسيرة الثورة الخضراء في أفريقيا	التعجيل بإلغاء الإعانات المحلية وإعانات التصدير المخصصة للإنتاج الزراعي في البلدان المتقدمة النمو إلغاء التعريفات المفروضة على الصادرات الزراعية الواردة من البلدان النامية وفي إطار أزمة الغذاء العالمية: • تقديم المساعدة الغذائية في حالات الطوارئ إلى الفئات والمناطق المعرضة لخطر الجوع • التمويل التعويضي للبلدان المنخفضة الدخل التي تواجه الآثار السلبية الناجمة عن ارتفاع أسعار الغذاء
المعونة لصالح التجارة	عدم كفاية المعونة الإنمائية الرسمية المقدمة لتعزيز القدرة الإنتاجية والبنية التحتية والتجارة عدم الوضوح في تصميم مبادرة المعونة لصالح التجارة وإجراءات الوصول إلى الموارد استكمال الآليات التشغيلية للإطار المتكامل المعزز	ضرورة استكمال التقييمات الخاصة بالاحتياجات لتحديد أولويات الاستثمار	التعجيل بتقييم الاحتياجات الإقليمية والقطرية لمبادرة المعونة لصالح التجارة لكفالة وفاء إجمالي الموارد والمخصصات المتاحة بتلك الاحتياجات التعجيل بالتقدم الذي من شأنه إدخال الإطار المتكامل المعزز حيز العمل

تخفيف عبء الدين	لم يتم التعامل بصورة شاملة مع مشاكل الدين في البلدان النامية غير المؤهلة للمبادرة المعززة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لم يتم التعامل بصورة شاملة مع المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين لم تصل ٩ من البلدان المثقلة بأعباء الديون إلى نقطة الاكتمال تخفيف عبء الدين غير متاح لجميع البلدان المثقلة بالديون لم يتم إلغاء جميع الديون الرسمية الثنائية	تعزيز القدرة على الإنتاج والتصدير تعزيز نظم إدارة الدين	إزالة الحواجز التي تؤخر اكتمال المبادرة المعززة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بما في ذلك زيادة الموارد للبلدان التي لم تبلغ بعد نقطة الاكتمال تشجيع الجهات الدائنة الثنائية الرسمية والخاصة غير الأعضاء في نادي باريس على تقديم تخفيف مماثل للشروط المفروضة على البلدان المثقلة بأعباء الديون بالنسبة للديون غير المسددة المستوفية للشروط استعراض إطار القدرة على تحمل الديون الحالي وتحسينه وضع عملية منظمة لإعادة هيكلة الديون السيادية للبلدان المثقلة بديون من خارج مبادرة البلدان المثقلة بأعباء الديون زيادة مخصصات الموارد الثنائية لمنح المساعدة بدلا من الإقراض الميسَّر

العقاقير الأساسية	لم تحدد أهداف رقمية للشراكة العالمية بشأن العقاقير الأساسية رغم التقدم المحرز في زيادة حصول فرادى البلدان على العقاقير الأساسية وسبل العلاج لمحاربة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل، فإن الحصول على الأدوية الأساسية في البلدان النامية غير كاف	إلغاء الضرائب والرسوم المفروضة على العقاقير الأساسية تحديث السياسة الوطنية المتعلقة بالأدوية تحديث القائمة الوطنية للأدوية الأساسية اعتماد سياسات بديلة نوعية للأدوية الأساسية كفالة الشفافية في تسعير الأدوية الأساسية وتخفيض أسعارها زيادة الأدوية المتوفرة في القطاع العام الرصد المنتظم لأسعار الأدوية وكفالة إتاحتها بأسعار معقولة	تشجيع شركات الأدوية على خفض أسعار الأدوية الأساسية في البلدان النامية التي لا تتوفر فيها بدائل نوعية إلغاء الحواجز التي تحول دون إنتاج الأدوية النوعية، وتشجيع تناولها زيادة التمويل المخصص للبحث والتطوير في مجال الأدوية ذات الصلة بالبلدان النامية، بما في ذلك معظم الأمراض المهملة
زيادة الحصول على التكنولوجيا	لم تحدد أهداف رقمية للشراكة العالمية بشأن التكنولوجيا رغم الانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية، فإن الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية آخذة في الاتساع	صياغة استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متماشية مع الاستراتيجيات الإنمائية الأوسع نطاقا التوسع في البنية التحتية الأساسية (من قبيل الإمدادات الكهربائية) والبنية التحتية الميسرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لاسيما في البلدان المتدنية الدخل تشجيع استخدام تكنولوجيا الوقود والطاقة الحديثة والأنظف في المنازل	إضفاء المرونة على الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة للتعجيل بنشر التكنولوجيا لأغراض التنمية إيجاد حوافز للقطاع الخاص للاضطلاع بالبحث والتطوير في مجال التكنولوجيا المتصلة بالتنمية والحد من الفقر في البلدان المنخفضة الدخل تطبيق التسعير التفاضلي على نطاق أوسع لخفض تكلفة التكنولوجيا الرئيسية في البلدان النامية وجعلها متاحة للجميع